كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

The Impact of Corruption on Unemployment Rates in Jordan during the Period (١٩٩٦-٢٠١٧)

إعداد الطالب

فارس عارف عيد الصبيحات

الرقم الجامعي

١٧٧٠٥١٢٠٠١

إشراف

الدكتور علي القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٩/٢٠١٨

تفويض

انا الطالب **فارس عارف عيد الصبيحات** ، أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات ،او المنظمات، او الأشخاص، او الهيئات او المؤسسات المعنية بالبحوث والدراسات العلمية عند طلبها حسب القوانين والتعليمات النافذة في جامعة ال البيت .

الاسم : فارس عارف عيد الصبيحات

التاريخ: ٢٠١٩\٧\٣١

التوقيع:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

انا الطالب : فارس عارف عيد الصبيحات الرقم الجامعي : ١٧٧٠٥١٢٠٠١

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي الكلية: الاقتصاد والعلوم الادارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة ال البيت ، وأنظمتها وتعليماتها وقرارتها السارية المفعول

المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا باعداد رسالتي بعنوان :

أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

وذلك ما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية . كما أعلن بأن

رسالتي غير منقولة او مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو بحوث وأية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة اعلامية ، وبناء على ما تقدم فانني أتحمل المسؤلية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي حق التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأية صورة كانت في قرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب.....التاريخ ٢٠١٩\٧\٣١

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذة الرسالة وعنوانها:

أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (1996-2017)

The Impact Of Corrupti on Unemployment Rates in Jordan during the period (1996-2017)

وأجيزت بتاريخ : 2019\7\31

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الدكتور :علي قضاة .....(مشرفا ورئيسا)
2. الدكتور :عبدالله الغزو.....(مناقش داخلي)
3. الدكتور :عبد الباسط العثامنة .....(مناقش خارجي)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

والدي ووالدتي أهدي عملي هذا لكم .....فكل ما وصلت اليه كان بفضلكم ....

إلى رفيقة دربي زوجتي إلى أسرتي إخواني وأخواتي وإلى أساتذتي الكرام أقول لكم جميعاً ... أنتم وهبتموني الأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

لكم مني كل الشكر والعرفان

فارس عارف عيد صبيحات

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

في البداية، الشكر والحمد لله جل في علاه، فإليه يُنسب الفضل كله في إكمال _ والكمال لله وحده - هذا العمل .

وبعد الحمد الله، فإنني أتوجه الى الدكتور علي قضاة بالشكر والتقدير الذي لن تفيه أي كلمات حقه، فلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا العمل. وبعدها فالشكر موصول لكل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في كل مراحل دراستي حتى أتشرف بوقوفي أمام حضراتكم اليوم.

فارس عارف عيد صبيحات

ABSTRACT

The study aimed to examine the impact of corruption in Jordan during the period ١٩٩٦-٢٠١٧ and to test the hypotheses of the study that was conducted. And the Auto Regressive Distributed Lag (ARDL) method was used.

The results of the study showed that there is a positive effect of corruption on unemployment rates in Jordan. In addition, there is a positive correlation between both inflation and total government expenditure on unemployment rates. The Bounds Test showed a long-term integration relationship between the variables of the study.

The study recommended the need to work on developing laws and legislations and to ensure that all corrupt people are severely punished, in addition to justice in the distribution of wealth, income, equal opportunity and appointment, in accordance with the criteria of experience and competence and putting the right person in the right place away from modesty and favoritism.

Keywords: Unemployment Rates, Corruption Perception Index, Inflation Rates, Total Government Expenditure, ARDL**.**

فهرس المحتويات

ABSTRACT.....ز
فهرس المحتويات ١
قائمة الجداول ٣
قائمة الأشكال ٤
قائمة الملاحق ٤
الملخص ٥
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ٦
المقدمة ٦
١-١ أهمية الدراسة ٧
١-٢ مشكلة الدراسة ٨
١-٣ أهداف الدراسة ٨
١-٤ فرضيات الدراسة ٩
١-٥ منهجية الدراسة ٩
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ١٠
٢. تمهيد ١٠
٢-١ البطالة ١٠
٢-٢ الفساد ٢٠
٢-٣ الدراسات السابقة ٢٧
الفصل الثالث الفساد ومعدلات البطالة في الأردن ٣٢
تمهيد ٣٢
٣-١ واقع البطالة في الأردن ٣٣
٣-٢ واقع الفساد في الأردن ٣٦
الفصل الرابع التحليل القياسي ٤٢

تمهيد ٤٢
٤-١ النموذج القياسي..... ٤٢
٤-٢ متغيرات الدراسة والتعريفات الإجرائية..... ٤٣
٤-٣ مصادر وبيانات الدراسة ٤٣
٤-٤ الاختبارات الأولية ٤٤
الفصل الخامس النتائج والتوصيات..... ٥٤
٥-١ النتائج..... ٥٤
٥-٢ التوصيات..... ٥٥
المراجع..... ٥٦
أولاً- المراجع العربية ٥٦
ثانياً- المراجع الأجنبية ٦٠
الملاحق..... ٦٢

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	سفحة
جدول رقم (١)	واقع العمالة ومعدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)	١
جدول رقم (٢)	واقع الفساد في الأردن ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)	٢
جدول رقم (٣)	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي – فولر الموسع "ADF")	٢
جدول رقم (٤)	نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس بيرون (PP))	٢
جدول رقم (٥)	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني Lag Length Selection Test	٤
جدول رقم (٦)	نتائج اختبار الحدود Bounds Test	٤
جدول رقم (٧)	نتائج المرونات في المدى القصير والطويل باستخدام طريقة ARDL	٤
جدول رقم (٨)	نتائج الاختبارات التشخيصية	٤

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	صفحة
الشكل رقم (١)	معدل البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)	٣
الشكل رقم (٢)	قيمة مؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة	٣
الشكل رقم (٣)	اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM Test	٤
الشكل رقم (٤)	اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM of Square Test	٤

قائمة الملاحق

الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
ملحق رقم (١)	بيانات الدراسة	٥٣

أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

الباحث : فارس الصبيحات

إشراف: د. علي القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٧، لاختبار فرضيات الدراسة التي تخص الدراسة، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ((AutoRegressive Distributed Lag (ARDL)).

وتوصلت نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود أثر إيجابي للفساد على معدلات البطالة في الأردن، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية للتضخم على معدلات البطالة، وقد أظهر اختبار التكامل المشترك (Bounds Test) وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير القوانين والتشريعات وضمان فرض عقوبات صارمة على جميع الفاسدين، بالإضافة إلى تحقيق العدل في توزيع الثروة والدخل وتكافؤ الفرص والتعيين، وذلك حسب معياري الخبرة والكفاءة، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب بعيداً عن الواسطة والمحسوبية التي تُعتبر أساس عملية الفساد.

الكلمات المفتاحية: معدلات البطالة، مؤشر مدركات الفساد، التضخم، إجمالي النفقات الحكومية، اختبار الإنحدار لفترات الإبطاء الموزعة.

The Impact of Corruption on Unemployment Rates in Jordan during the Period of ١٩٩٦-٢٠١٧

Prepared by:

Faris Subihat

Supervisor:

Dr. Ali Al-Qudah

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

تُعد البطالة من أهم التحديات الاقتصادية التي تُواجه دول العالم النامية والمتقدمة، وذلك نظراً لانعكاساتها على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تنخفض معدلات الدخل نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات الجريمة وانتشار الفساد، لذلك تسعى الدول دائماً في برامجها الاقتصادية إلى التركيز على مشكلة البطالة وأيجاد فرص العمل المناسبة للمتعطلين عن العمل والحد من تفاقمها بما يخدم توجهات الحكومة، حيث تقوم الدولة بتفعيل دورها في التصدي لمشكلة البطالة من خلال التأكيد على أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بتوفير الدعم المادي والفني والبشري وإصلاح النظام الاقتصادي وتطويره وتطهيره من الفساد.

والأردن من أكثر الدول العربية المُتضررة نتيجة النزاعات السياسية الإقليمية التي حدثت في الآونة الاخيرة، حيث يقع الأردن ضمن مُحيط مُلتهب ويستقبل أكبر عدد من اللاجئين من قبل دول الجوار، الأمر الذي أثر على جميع نواحي الحياة بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، وتُعد البطالة من أقوى التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن منذ عقود، حيث بلغ معدل البطالة ١٤.٩% عام ٢٠١٧ وهو من أعلى المعدلات في دول المنطقة، الأمر الذي دفع صانعي السياسة إلى البحث عن أسباب وحلول لمواجهة هذا التحدي. ومن ناحية اخرى، يُعاني الأردن من ارتفاع مؤشرات الفساد في ظل غياب الرقابة وتفشي الرشوة والسرقة وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، وحضور الفوضى في مختلف القطاعات الحكومية، بالإضافة إلى

تدني مستوى الأجور وغلاء المعيشة الامر الذي جعل الأردن تقع في المرتبة ٤٦ في مؤشر الفساد على مستوى العالم حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية عام ٢٠١٧.

لقد أصبحت ظاهرة الفساد من أهم المُعضلات التي تُواجه المهتمين بقضايا التنظيم والمنظمات الإدارية لما لها من آثار على إنتاجية العمل وفعاليته، وعدم تمكن الدول التي تُعاني من هذه الظاهرة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية كما يؤدي انتشار هذه الآفة إلى فقدان الثقة لدى المواطنين في الدولة ومؤسساتها السياسية

والإدارية؛ ولأن جميع البلدان المتقدمة والنامية تعتمد على العنصر البشري في تحقيق أهداف التنمية خاصة في البلدان ذات الموارد الطبيعية والمالية المحدودة مثل الأردن، كما أن توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل مهم ليس فقط للنمو الاقتصادي، ولكن له أثر أيضاً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والسلام في البلد، لذلك فإن البحث عن الأسباب المتعلقة بالبطالة أصبح موضوعاً هاماً عند الاقتصاديين وصانعي القرار، لذا تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر الفساد كمشكلة حقيقة متفشية في المؤسسات الأردنية على معدلات البطالة في الأردن، حيث تُعد مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تُواجه دول العالم أجمع، فهي بمثابة شر يُهدد الإنسانية وخصوصاً عندما نشاهد شخص عاطل عن العمل وهو في اشد الحاجة إليه وقادر عليه ولكن لم يجده.

١-١ أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في كون أن الفساد أصبح صفة تكاد تكون مُلازمة للإدارات الحكومية في الدول النامية، بحيث أصبحت الإدارات الحكومية مجالاً واسعاً لممارسة كل مظاهر الفساد من رشاوى واختلاسات ومحاباة، مما أدى إلى شل عمل الإدارات الحكومية وتحول مهامها من خدمة مصالح المجتمع إلى هيئات معرقلة لكل عملية تنموية أو تطوير. وتأتي أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً مهماً يؤثر في البطالة وهو الفساد، نظراً لتأثر الأردن كغيره من الدول بانتشار الفساد في قطاعاته الاقتصادية وآثاره السلبية على جميع جوانب الحياة؛ ولأن الاقتصاد الأردني يعيش أزمة بطالة، الأمر الذي أدى إلى اهتمام الاقتصاديين للبحث في جميع محددات البطالة في الأردن من أجل مواجهة هذا التحدي، كون رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية. كما تأتي أهمية الدراسة في محاولتها الوصول إلى نتائج وتوصيات ليستفيد منها صاحب القرار السياسي والاقتصادي للحد من ظاهرة الفساد واثارها على معدلات البطالة.

١-٢ مشكلة الدراسة

يُعاني الاقتصاد الأردني مثل جميع اقتصاديات الدول الأخرى من مشكلة البطالة، وهي ليست مشكلة الدول النامية فقط، ولكنها أصبحت من أكثر المشكلات في الدول المتقدمة أيضاً، وتعد من أبرز التحديات التي تُواجه هذه الدول، نتيجة لتزايد معدلات القوى العاملة أكثر من معدلات التوظيف، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الحكومات للحد من معدل البطالة عن طريق خلق فرص العمل من خلال سياساتها الاقتصادية لما لها من آثار على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك

انتشار الفساد في الدولة وتفشيها في مؤسساتها ، حيث أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية المعنية بمراقبة ممارسات الفساد والحث على مكافحتها في تقريره السنوي عام ٢٠١٧ إلى أن الأردن احتلت المرتبة ٤٥ على مستوى العالم، مما يوضح أن هناك كثير من ممارسات الفساد كالاعتداء على المال العام وتقديم المصالح الخاصة على العامة والرشوة والاختلاس والسرقة والغش وغيرها، حيث أصبح ظاهرة تُعاني منها الدول وترتبط بكثير من الأسباب. وترتبط العديد من هذه الممارسات بالأداء الاقتصادي وتضر فيه، لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي : ما اثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

١-٣ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

تحليل وقياس أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٧.

تحليل هيكل وتطور معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٧.

تحليل هيكل وتطور مؤشرات الفساد في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٧.

تقديم أهم التوصيات التي تساعد صانعي القرار في السيطرة على الفساد والحد من انتشاره بما يخدم المجتمع وتوفير فرص العمل لهم.

١-٤ فرضيات الدراسة

اختيرت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الفساد على معدلات البطالة في الأردن عند درجة معنوية. $\propto \leq$ ٠.٠٥

H_1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر الفساد على معدلات البطالة في الأردن عند درجة معنوية .$\propto \leq$ ٠.٠٥

كما تقوم الدراسة باختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على معدلات البطالة في الأردن عند درجة معنوية. $\propto \leq$ ٠.٠٥

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الأردن عند درجة معنوية. $\propto \leq$ ٠.٠٥

١-٥ منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي والقياسي لاختبار أثر مؤشر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة. حيث اعتمدت هذه الدراسة من اجل تحقيق اهدافها على البيانات الخاصة بمؤشرات الفساد ومعدلات البطالة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الشفافية الدولية. فقد استخدمت إلى جانب التحليل الوصفي الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بالاعتماد على الدراسات السابقة النموذج القياسي الآتي :

$$UN = f(COR, INF, GEXP)$$

حيث أن:

UN: معدل البطالة (%)

COR: مؤشر الفساد

INF: معدل التضخم (%)

GEXP: إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

٢. تمهيد

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تُواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلم تُعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمات الاقتصادية التي تُواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه (صليحة وبوشعر،٢٠٠٣).

ويتفق جميع الاقتصاديين على أهمية البحث عن أسباب البطالة وتقديم الحلول للتصدي لها، وهناك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مباشر أو غير مباشر، منها انتشار الفساد في المؤسسات. لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي اهتمام أصحاب القرارات السياسية لأنه يؤمن لهم الاستقرار لحكومات هذه الدول. وحظيت مشكلة البطالة أيضاً باهتمام المفكرين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم منذ عقود. يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول يتعلق بالمفاهيم والنظريات المتعلقة بالبطالة وأنواعها وآثارها، أما المبحث الثاني يتعلق بالمفاهيم وأنواع الفساد وأشكاله والآثار الناتجة عنه وأسبابه. أما المبحث الثالث يستعرض بعض الأدبيات المتعلقة بهذه الدراسة.

٢-١ البطالة

تُعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، حيث تنال هذه الظاهرة اهتماماً واسعاً على المستويين النظري والتطبيقي نظراً لما تحمله من تطورات وتغيرات هامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، لذا فإن الهدف من التقليل من البطالة ومعدلاتها يُعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (اسحاق، ٢٠١٥). وسنحاول في هذا المبحث

التطرق إلى مختلف الجوانب التي يجب على كل واحد منا معرفتها حول هذه الظاهرة من خلال التعريف بالبطالة وأنواعها المختلفة والنظريات المعالجة والمفسرة لها والآثار المترتبة عليها.

٢-١-١ مفهوم البطالة

يقصد بالبطالة لغةً بالتعطل والضياع والهدر والخسارة، فقد جاء في لسان العرب بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً: ذهب ضياعاً وخسراناً: فهو باطل، وبطل الأجير بالفتح، يبطل بطالة أي تعطل فهو بطال، وبطل يبطل بطالة أي العامل تعطل ولم يجد عملاً، جعله بلا عمل (جميل وأخرون، ٢٠١٣).

أما البطالة اصطلاحاً فقد جاء في معجم مصطلحات القوى العاملة هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه (بدوي ومصطفى، ١٩٨٤). كما عرفت منظمة العمل الدولية (١٩٩٦) العاطل عن العمل بأنه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها، وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتماداً كلياً على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين (البكر، ٢٠٠٧):

بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل؛ أي عدم قدرة رجال الأعمال على أيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال وسياسات الدول في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب والحد منها، وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل استفحالها وانتشار آثار على المجتمع فالبطالة عدم اشتغال كامل القوة العاملة في المجتمع أي عدم الاستخدام الكامل للعنصر البشري (البكر، ٢٠٠٧).

كما يُمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة في العمل والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام المعادلة التالية (عقل، ٢٠٠٦):

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة العاملة}} \right] * 100$$

وحسب تعريف منظمة العمل الدولية (١٩٨٣) أن قياس البطالة تحدد وفقاً لثلاث معايير لابد من توافرها في وقت واحد تكون خلال فترة مرجعية واحدة، وهي:

بدون عمل: يعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة المرجعية.

متاح في الوقت الراهن للعمل: يعني اتخاذ خطوات مُحددة في فترة قريبة للبحث عن العمالة بأجر أو عمالة للحساب الخاص.

معيار الإتاحة: يعني قادراً أو مُستعداً للعمل إذ توفرت له الفرصة.

٢-١-٢ أهمية التعرف على مشكلة البطالة

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة كون رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل، وما يُمثله من مضاعفات في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل عن العمل حيث تُعد البطالة هي البيئة الخصبة لنمو الجريمة والتطرف والعنف، كما أن انعدام الدخل يُعتبر مُرادفاً للبطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد

الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن هنا تكتسب مشكلة البطالة أهميتها من الاعتبارات الآتية (شرفي، ٢٠١٠):

أن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يُمثل وسيلة الإنتاج والغاية منه في آن واحد، وعليه فالبطالة تمثل من ناحية إهدار لموارد المجتمع، كما أنها تُعد من ناحية اخرى مؤشراً لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات سكانه، ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد، والتي تُعد الهدف النهائي للتنمية.

أن الإنتاجية المادية للآلات، وعمرها الإنتاجي لا يتناقصان إذا تركت عاطلة، على عكس رأس المال البشري الذي يتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي مع تركه عاطلاً.

أن القضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل وزيادة الأجور من أكثر الآليات والوسائل نجاعة لإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

تؤدي البطالة إلى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية فالاستقرار السياسي للدولة مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص عمل لمواطنيها.

إن للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورتها عن الآثار الاقتصادية، كضعف الولاء والانتماء للمجتمع وكذلك زيادة المشكلات الاسرية واضطراب العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها.

٢-١-٣ أنواع البطالة

للبطالة أنواع وأشكال عديدة وتختلف مقاييسها وأثارها وعلاجها وفقاً لهذه الاعتبارات:

البطالة الهيكلية

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، بمعنى آخر أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي مُعين، وهي لا تُمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد، يُمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتُّعددة في أقاليم البلد الواحد. وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة (جميل وآخرون، ٢٠١٣).

كما تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، كما يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتُّعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الاخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيراً من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى (عاقلي، ٢٠٠٧).

البطالة الاحتكاكية

وتعني وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة الوقت الذي ينقضي عليهم وهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدو العمل المناسب لهم، ويُطلق على البطالة الاحتكاكية كذلك البطالة الانتقالية لأنها تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق، والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد القومي، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، وأيضاً لدى أصحاب العمل (زكي، ١٩٩٨).

وتسمى البطالة الاحتكاكية أيضاً بطالة الاختلال في سوق العمل، لأنها تنشأ بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، وصعوبة تدريب هؤلاء العمال على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها والتي يتزايد عليها الطلب في السوق (فرج، ٢٠٠٨). وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في كافة الاقتصادات أياً كان مستواها ومهما اختلفت طبيعتها، إلا أن حجمها يختلف من اقتصاد إلى آخر تبعاً لاختلاف أفراده في تحملهم للمخاطرة الناجمة عن ترك أعمالهم بحثاً عن أعمال أخرى تضمن لهم دخولاً أفضل أو ظروف عمل تتماشى مع ميولهم ورغباتهم (عثمان، ٢٠٠٤).

البطالة الدورية

تحدث البطالة الدورية نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل

الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الركود، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توفير العمل لكل من يبحث عنه ويرغب فيه، وذلك لأن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات (الأسطل، ٢٠١٤).

وقد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في السياسات المالية والنقدية الهادفة لزيادة الطلب الكلي وتشجيع الاستثمارات والصادرات وزيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الضرائب (عقون، ٢٠١٠).

البطالة الموسمية

وتعرف أيضاً بالبطالة المؤقتة وهي التي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي يزداد فيها الطلب على الأيدي العاملة في موسمها، ويقل الطلب على الأيدي العاملة خارج موسمها، مثل القطاع السياحي والقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم. كما توصف البطالة الموسمية بالبطالة الكينزية؛ لأن كينز قد وجه اهتمامه إلى هذا النوع من البطالة وقد أدت دراسته إلى ظهور ما عُرف باسم أساليب إدارة الطلب التي أصبحت تستخدم منذ الحرب العالمية الثانية (عبدالكريم، ٢٠٠٥).

والبطالة الموسمية تساوي الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وعدد العاملين المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، فعندما تساوي البطالة الموسمية صفر هذا يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة الجارية يساوي عدد العاطلين عن العمل (الدباغ والجرمود، ٢٠٠٣).

البطالة المقنعة

يُعتبر هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي، ومازال هو الأكثر انتشاراً في بناء الاقتصاد العربي عامة، وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعلياً من احتياجات العمل بحيث يكون هناك أفراد لا يعملون فعلياً بصورة شبه كاملة، مع أنهم عاملون، ويتقاضون أجوراً ورواتب من الناحية الرسمية. وتنتشر هذه الظاهرة خاصة عندما تكون الدولة مُلتزمة بتعيين خريجي النظام التعليمي وتكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية لهم، فتلجأ إلى تكديسهم في الوزارات والإدارات التابعة للجهاز الحكومي، وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة مما يؤدي للبحث عن عمل آخر (فرج، ٢٠٠٨).

وقد أشار ديفيد ريكاردو إلى البطالة المقنعة في عرضه لقانون تناقص الغلة الذي ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة، ولكن هذا النوع من البطالة ينتشر في النظم الاشتراكية وفي الجهاز الإداري وفي وحدات القطاع العام خاصة في الدول النامية (خليفة، ٢٠٠٦).

٢-١-٤ النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

حظيت مشكلة البطالة باهتمام كبير وذلك بسبب آثارها على جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذا احتلت موقع الصدارة عند الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم. لذا سيتم عرض أهم النظريات الاقتصادية المتعلقة بالبطالة من أجل أن يكون لدينا معرفة شاملة عن مشكلة البطالة والبحث عن الحلول لها والحد من تفاقمها.

النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، والاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل. وإن قوى السوق هي التي تحدد العرض والطلب استجابة للتغيرات التي تطرأ على الأجور الحقيقية، وكانوا يؤمنون بمفهوم الدولة الحارسة التي استندت في فلسفتها إلى الحرية الاقتصادية التي تعني حرية التجارة وحرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي وأن التقلبات الاقتصادية هي ظاهرة مؤقتة، وأن آلية السوق إذا عملت بحرية بدون التدخل الحكومي فهي كفيلة بمعالجة هذه التقلبات تلقائياً أيماناً منهم بالدافع الفردي وبالشروع الخاص وقدرته في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفاه المجتمع (النجفي، ٢٠٠٠).

وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون ساي والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له ومن ثم فأن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقاً للتوازن في سوق تنافسية، وهكذا فقد كان أنصار هذه النظرية يؤمنون بأن موارد المجتمع سوف تستغل بكفاية عالية في ظل الحرة الاقتصادية المطلقة (النجفي، ٢٠٠٠). وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية وان وجدت البطالة إما أن تكون اختيارية نظراً لرفض المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي توجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى اخرى،

أو بطالة هيكلية ناتجة عن التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعض القوى العاملة إلى أن يحصل هؤلاء العمال على أماكن عمل أخرى، فمشكلة البطالة وفقاً للنظرية الكلاسيكية تبرز كحالة عرضية نتيجة لتعطل جزء من قوة العمل التي سرعان ما تقوم آلية السوق في إطار الآليات التي توفرها المنافسة في سوق العمل بخلق توازن بين العرض والطلب من خلال آلية مرونة الأجور إلى أن يعود التوازن من جديد وتختفي البطالة (حسين وسعيد، ٢٠٠٤).

النظرية الكينزية

ظهرت النظرية الكينزية في مرحلة تُعد الأصعب من مراحل النظام الرأسمالي وهي مرحلة الكساد العظيم خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٣) وما نتج عنها من تكدس في الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة وعجز النظام التلقائي الذي نادى به الكلاسيك عن إحداث أي تغيير في الاقتصاد والعودة إلى مراحل الانتعاش فكانت النتيجة ظهور النظرية الكينزية في الاستخدام والفائدة والنقود، فكانت المشكلة الأساسية التي قام كينز بدراستها وتحليل أبعادها هي كيفية إنقاذ النظام الرأسمالي من مشكلة البطالة والانهيار وتكيفه لمواجهة الأزمات الحادة عن طريق تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية من أجل توجيه الاستثمار لضمان استمرار الفعاليات الاقتصادية. لقد ركز كينز في معالجته لأزمة الكساد العظيم على جانب الطلب الكلي كونه يحدد العرض الكلي على عكس النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت قانون ساي، حيث انتقد كينز قبول الكلاسيك لقانون ساي وإهمالهم مستوى الطلب الكلي، فيرى أن القرارات الخاصة بالإنتاج والمولدة للدخل لا يصاحبها دائماً وبالسرعة نفسها اتخاذ القرارات الخاصة بإنفاق الدخل (الراوي وعبد جاسم، ١٩٨٩).

أشار كينز إلى أن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق العمل يحصل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، أي عند مستوى دون الاستخدام الكامل، أي بمعنى وجود بطالة إجبارية ضمنياً، ففي حالة تغير كل من عرض العمل أو الطلب عليه أو كليهما، حيث تنتقل نقطة التوازن إلى مكان أخر فتكون فيه البطالة أعلى أو أقل من نقطة التوازن (الأمين، ٢٠٠٢).

النظرية النقدية

ظهرت النظرية النقدية في أواخر الستينات من القرن الماضي بعد أن واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات الكينزية مشاكل كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معاً (ظاهرة التضخم الركودي) فلم تستطيع النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة، فبرزت النظرية النقدية التي كان من أبرز روادها (هوتري، فيكسل، كارل برونر، ملتون فريدمان) فبينوا أن التقلبات الاقتصادية التي تنتاب النظام الرأسمالي تعود إلى أسباب نقدية، فضلاً عن أن النظام الرأسمالي يتمتع بالقدرة على التكيف لتصحيح هذه التقلبات دون تدخل الحكومة ووفقاً لوجهة نظرهم تنشأ مشكلة البطالة عن أخطاء السياسة النقدية أو التدخل الحكومي (الأمين، ٢٠٠٢).

وأكد أصحاب هذه النظرية على النقود بكونها العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، فالنقود تؤثر على مستويات الدخل والتشغيل، لذا فإن الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحصل في الإنفاق النقدي الذي يتوقف على كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها، ونظراً لأن معدلات أسعار الأجور لا تتكيف مع انخفاض عرض النقود والانخفاض المصاحب في الطلب الكلي، ينشأ ارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الاعمال بسبب الانكماش النقدي (القريشي، ٢٠٠٨).

٢-١-٥ الآثار المترتبة على مشكلة البطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، نظراً لما تنتج عنها من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، حيث تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم المشاكل الاجتماعية والسياسية وتهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول، وفيما يلي نتناول بعض الآثار الهامة للبطالة:

الآثار الاقتصادية

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية (عقون، ٢٠١٠):

ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج.

تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها، وتنجم عنها ومنها التأثير على الأجور بالانخفاض لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

فقدان العمال المهرة لمهاراتهم وخبراتهم تدريجياً بسبب طول فترة بطالتهم.

تؤدي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشري فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً، وذات قيمة إنتاجية عالية، حيث تؤدي البطالة إلى تآكل هذه الخبرات واضمحلالها.

تمثل البطالة موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملاً الأمر الذي يعني هدر للموارد الإنتاجية في المجتمع.

انخفاض حجم الإنفاق الوطني وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج.

انخفاض حجم إيرادات الدولة بسبب انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة، وضعف القوة الشرائية تدريجياً في السوق الداخلي وزيادة حجم الفقر.

الآثار الاجتماعية

هنالك فرق بين العبء الاجتماعي للبطالة في الدول الرأسمالية وعبء البطالة في الدول النامية، ففي حالة الدول الرأسمالية قد يكون الفرد في حالة بطالة، ولكن هناك نقابات عمالية تسانده إضافة إلى إعانات البطالة، والإعانات الاجتماعية، أما في حالة الدول النامية فالبطالة يمكن أن تكون تعبيراً عن عدم القدرة على الحياة، حيث لا توجد إعانات أو أي رعاية اجتماعية، فالمتعطلين عن العمل في مجتمعات العالم الثالث، هم في الواقع ضحايا مرغمون لتغيرات اقتصادية هيكلية ومن ثم يترتب على ظاهرة البطالة وتفاقم معدلاتها في دول العالم الثالث تزايد الفوارق الاجتماعية بين السكان (فرج، ٢٠٠٨).

إن من أخطر الآثار المترتبة على البطالة هو عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور الشباب بالتهميش والاقصاء عن الحياة العامة واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللاً في البناء المجتمعي وتدهور واهتزاز القيم في المجتمع

وارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر، والشعور بعدم الانتماء والتفكك الأسري والهجرة، ولذا تُعد مشكلة البطالة في المجتمع مشكلة قومية بالدرجة الأولى (فرج، ٢٠٠٨).

الآثار السياسية

يتناسب العجز السياسي تناسباً طردياً مع العجز الاقتصادي، بحيث لا تتمكن الدول التي تُعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل أو إدارة شؤونها بشكل سليم أو استغلال مواردها الوطنية استغلالاً كاملاً وعدم استقرار نظامها السياسي وعدم الحفاظ على هيكلية قوية، ومن جانب آخر تعمل البطالة على إضعاف الولاء والانتماء للوطن، مما يوفر المناخ الملائم لانتشار التطرف والانحراف، وحالة من الإرباك السياسي في المجتمع، وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد فتزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية، وبالتالي فقدانها استقلالها السياسي، لأن العديد من الدول التي تلجأ إلى معالجة مشاكلها الداخلية، ومنها البطالة من خلال معاهدات واتفاقيات خارجية بهدف الحصول على الدعم والمساعدات المالية ووجود شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية مطلقة للدول المانحة (عبدالحق، ٢٠٠٥).

٢-٢ الفساد

الفساد ظاهرة اجتماعية متُّعددة الجوانب يصعب التعرف إلى ماهيته بشكل دقيق، وذلك بسبب تُّعدد صوره وأساليبه حيث أصبح الحديث عن الفساد محور الاهتمام ليس على مستوى رجال الفكر والسياسة فحسب، بل على مستوى المواطن العادي. وهو لا يرتبط بفترة تاريخية معينة أو بدولة محددة فهو يأخذ اشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية، ومتنوعة بتنوع الأمم. وقد عانت منه كل الحضارات السابقة واستشرى في نطاق السلطة والأحزاب والمنظمات كما ارتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوى الاجتماعية والسياسية والإدارية والاقتصادية (عليمات،.(٢٠١٥

٢-٢-١ مفهوم الفساد

الفساد لغةً من الفسد والمفسدة خلاف المصلحة وهو مأخوذ من الفعل يفسد إذا ذهب صلاح الشيء، وهو نقيض الصلاح وخروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويقال فسد الشيء بمعنى أنه لم يُعد صالحاً وفسدت الأمور أي اضطربت وفسد العقل أي بطل وفسدت الأمور أي اضطربت أدركها الخلل (شيبوط وسبخاوي، ٢٠١١).

والفساد اصطلاحا هو سوء استخدام السلطة العامة من اجل الكسب أو الربح أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل. والفساد أيضاً هو سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين وعلى حساب القواعد أو اللوائح القائمة، فالفساد هو استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة (شتا، ١٩٩٩).

٢-٢-٢ خصائص الفساد

أصبح الفساد أكثر الظواهر الاجتماعية وأشدها خطورة على المجتمع، حيث أصبح الفساد عيباً من العيوب المنتشرة في معظم المؤسسات والوحدات الإدارية في الدولة، وفيما يلي نستعرض أبزر الخصائص التي يتميز بها الفساد:

السرية

تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من جهة القانون أو المجتمع أو كليهما، إذ أن الوسائل والأساليب التي يستتر الفساد الإداري بها تبعاً للجهة التي تمارسه القيادات غالباً تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه باعتبارات أمنية والتظاهر بأنه تنفذ توجيهات عليها يتعذر الكشف عنها وإنما غايتها التزوير والتدليس وانتهاز الفرص والظروف الاستثنائية لتمرير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين الصالحين وعند محاولة الكشف عن حالات الفساد فإنه عادة لا يتم الكشف إلا عن جزء من الحقيقة (الوزاني، ٢٠١٥).

اشتراك أكثر من طرف في الفساد

قد يقع الفساد من شخص واحد، ولكن عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص وذلك بسبب العلاقات التبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية، إذ أن الفساد تعبير عن اتفاق إرادة صانع القرار ومؤثر بتكيفه مع إدارة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم مصالحهم الفردية أولاً وأخيراً. إن ممارسة الفساد غالباً تتم عبر مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف احدهم الآخر أو دون أن يتقابلا وجهاً لوجه (محمود، ٢٠٠٨).

ج- التخلف الإداري

يترافق الفساد احياناً كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل: تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز للعمل الجاد وخدمتهم، مما أدى العناصر الفاسدة وخاصة إذا كانوا من أصحاب القرار في الجهاز الإداري إلى التغول في عملهم مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله (الوزاني، ٢٠١٥).

د- سرعة الانتشار

يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار وخاصة عندما يكون الفساد ناتجاً عن المسؤولين فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الأجهزة الإدارية للسير على خطاهم طوعاً وكرهاً، كما أن خاصية انتشار الفساد لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة بل إن الفساد قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصاً في ظل العولمة والسوق المفتوحة، فلم تُعد جرائم الفساد قاصرة على الشأن المحلي فقط (البياتي، ٢٠١١).

٢-٢-٣ أسباب الفساد

الأسباب الاجتماعية

تُعد العوامل الاجتماعية والثقافية سبباً له في نشأة الفساد وانتشاره داخل المجتمع، وتؤكد بعض القيم الثقافية التقليدية السائدة في الدول النامية على فكرة العائلة الممتدة وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأصدقائه وابناء قريته التي ينتمي إليها، ولذلك يتوقع منه في حالة توليه منصباً إدارياً مهماً في الجهاز الإداري بالدولة أن يقدم خدماته لهؤلاء الأفراد الذين تربطه صلات خاصة، وتتمثل هذه الخدمات في أيجاد الوظائف وفرص التعليم والحصول على مزايا معينة، ويصل الأمر إلى مخالفة القانون أو مبدأ تكافؤ الفرص من أجل محاباة الأهل والأصدقاء وما يترتب عليه من ظهور قيم الفساد بكافة صوره في ممارسة الوظيفة العامة، ويمكن إيجاز أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية للفساد بما يلي (الشمري والفتلي، ٢٠١١):

سيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

حب الترف والطمع والجشع وغياب القدوة الحسنة.

انتشار الجهل والتخلف والفقر ومعرفة الأفراد بحقوقهم فغالباً ما يكون العامل الأساسي لفساد الموظف العام ووقوعه في براهن هذا الوباء هو حاجته الماسة للنقود، فهو دافعه في أغلب الأحيان إلى ارتكاب العمل الفاسد.

الأسباب الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية السائدة في بعض المجتمعات دوراً مؤثراً في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في احشاء المجتمع، وتزداد فاعلية هذه العوامل بصفة خاصة في الدول التي تتبنى سياسة إنمائية رأسمالية محورها التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادي الحر، دون الاهتمام بتحقيق المساواة في تكافؤ الفرص والعدالة في التوزيع والدخل، ويترتب على ذلك ظهور شرائح اجتماعية جديدة تمتلك الثروة دون أن يكون لها نفوذ إداري، عندئذ تلجأ تلك الشرائح إلى شراء الذمم واستمالة أصحاب النفوذ الإداري باستخدام أساليب فاسدة كالرشوة والعمولات والإغراءات المختلفة التي تقدم للمسؤولين بهدف الحصول على منافع ومصالح خاصة، لا سيما أن الكثير من الموظفين الحكوميين خصوصاً في الدول النامية يعانون من نقص كبير في الرواتب والامتيازات مما يعني عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات المعيشة الكريمة. ومن هنا يجد الموظفين أنفسهم مضطرين لتقبل الرشاوي والعمولات من طرف تلك الفئة الفاسدة ليسدو النقص المادي الناتج عن ضعف رواتبهم، فتدني رواتب وأجور الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو باستخدام أساليب الكسب غير المشروع كالرشوة والاختلاس (حجازي، ٢٠٠١).

الأسباب القانونية والإدارية

يحدث الفساد في كثير من الأحيان نتيجة لاعتبارات إدارية وقانونية تتمثل في غياب الأبنية والمؤسسات فضلاً إلى عدم وجود القوانين الرادعة للفساد، الشيء الذي يؤدي إلى إطلاق يد العناصر البيروقراطية وخاصة العناصر العليا منها في تنفيذ ما تراه محققاً لمصالحها الخاصة، مستخدمة في ذلك الأساليب المتنوعة للفساد، ويمكن تلخيص الأسباب القانونية والإدارية للفساد بما يلي (كنزة، ٢٠١٥):

سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها أو تُعدد وتعقد إجراءاتها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون والالتفاف عليه بما قد يتعارض مع مصالح المواطنين.

الإدارة البيروقراطية والمركزية وعدم السماح للموظفين بالمشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الإدارية ورسم سياسة المؤسسة الحكومية.

غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد الإداري وتفرض العقوبات على مرتكبيه.

ضعف أجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات والشركات الحكومية.

الأسباب السياسية

يمكن إجمال عموم المسببات السياسية في النقاط التالية (الوائلي، ٢٠٠٦):

عدم وجود نية صارمة من طرف الحكومات في محاربة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد.

ضعف مؤسسات مكافحة الفساد بالإضافة إلى تغافل الجهات الرقابية العامة عن التعامل مع الصفقات المشبوهة وعمليات السمسرة.

عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة.

تمتع بعض المسئولين بحصانات تجعلهم بمنأى عن المحاسبة واقتصار المحاسبة على صغار الموظفين دون الكبار.

عدم تكريس الحكومات لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروة.

ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على أداء المؤسسات الحكومية أو عدم تمتعها بالحيادية في أداء عملها.

٢-٢-٤ أشكال الفساد

للفساد صور وأشكال مُتعددة حيث يعمل على تدمير الاقتصادي وتخريبه. ويمكن إيجاز أهم مظاهر الفساد بما يلي (سالم، ٢٠٠٣):

الرشوة: وهي الحصول على منفعة مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال مُخالفة للقانون أو الأصول المهنية. وهي تشمل أيضاً كل نفع يحصل عليه الموظف مسبقاً من أجل تنفيذ عمل غير قانوني لصالح الراشي أو الامتناع عن تنفيذه بهدف الحاق الضرر بطرف معين.

المحسوبية: وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحييز لفرد على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات مما يخلق الشعور بالظلم والقهر.

النصب والاحتيال: وهي العمل على تزييف الحقائق والمعلومات من أجل تحقيق منافع خاصة، وقد تتم بوساطة مسؤولين أو موظفي الحكومة أو سياسيين نافذين.

التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري: ويتمثل في تقليد التوقيعات والأختام الرسمية عن طريق طباعة الشهادات باستخدام تقنيات حديثة. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية والتسيب وإهمال تام للعمل.

غسيل الأموال: حيث يُعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات والفساد السياسي والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة.

٢-٢-٥ الآثار المترتبة على الفساد

إن الفساد في المؤسسات العامة هو الأكثر ضرراً بالمصلحة العامة أي أنه جريمة أكثر ضرراً من الفساد في القطاع الخاص، وفيما يلي أبرز الآثار الناجمة عن الفساد في المجتمع:

الآثار السياسية

يُعد الفساد مصدر لعدم الاستقرار السياسي فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة، وفساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع على كل الأوجه؛ حيث يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق أهدافها، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى فشل النظام الإداري (ابو قاعود، ٢٠١٣).

الآثار الاقتصادية

يؤدي الفساد إلى تهديد سمعة الدولة وتبديد الثروات وإعاقة عملية التنمية فيها وضعف النمو الاقتصادي حيث جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة ١٩٩٧ بأنه في استبيان موجه لقرابة ١٥٠ مسؤول من ٦٠ دولة نامية حول معوقات التنمية كانت الإجابة أن الفساد أكبر معوق للتنمية. حيث يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى ما يلي (داود، ٢٠١٦):

إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل.

إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يُعدم الفائدة المرجوة منها.

هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.

الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة، وبالتالي انتشار الفقر والبطالة.

تفاقم وعجز الموازنة من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم الضريبية والجمركية وذلك باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين.

التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم من الاستفادة منها.

تدني كفاءة الاستثمارات العامة واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

ج- الآثار الاجتماعية

يزيد الفساد من عدم المساواة والعدالة الاجتماعية وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلاً من المصلحة العامة؛ ويؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة (أنعم، ٢٠٠٤).

٢-٣ الدراسات السابقة

تزخر المكتبة العربية والأجنبية بالعديد من الدراسات والمقالات التي تناولت ظاهرة الفساد من حيث المفهوم والأسباب، وطرق معالجته. وتعددت الدراسات التي حاولت استقصاء أثر الفساد على البطالة، وتبعاً لذلك تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، وتم في هذا الجزء استعراض لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي حاولت استقصاء أثر الفساد على البطالة حسب التسلسل الزمني.

٢-٣-١ الدراسات العربية

كما قام المنيف (١٩٩٨) "التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو"، أوضحت الدراسة من خلال التحليل الوصفي مقاربات مؤشرات الفساد بين عدد من الدول النامية بأن هناك ارتباطاً سالباً بين الفساد ومعدلات الاستثمار والكفاءة ونوعية البنية التحتية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٨-١٩٨٥) كما أظهرت الدراسة بأن هناك ارتباطاً موجباً ما بين كُل من مكون الإنفاق الرأسمالي والإنفاق العام وبين مستوى الفساد مع ملاحظة أن مؤشر الفساد المستخدم في المقاربات الدولية ذو طبيعة قيمية يعتمد على إنطباعات المستثمرين الأجانب حيث لا تخلو تلك الإنطباعات من تميز ثقافي.

وأجرى عربية (٢٠٠٠) دراسة بعنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، هدفت إلى التعرف إلى مفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه ودوافعه والآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في عدد من الدول النامية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٨)والتي كان أبرزها: يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، كونه يضعف النمو من خلال تأثيره على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويهدد نقل التقنية. كما يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويؤدي الفساد إلى تغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي.

وأجرى الهيثمي (٢٠٠١) دراسة بعنوان "الفساد والتنمية: التحدي والاستجابة"، هدفت إلى تناول الفساد وأشكاله وأسبابه وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على الأسلوب المكتبيوالتحليلي الوصفي لمجموعة من الدول المختلفة للفترة بين ١٩٩٠-٢٠٠٠)) حيث عرّفت الفساد بأنه الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة لتحقيق غايات شخصية يشمل ذلك الرشوة والإبتزاز والإحتيال والإختلاس والمحسوبية وإستغلال النفوذ، كما قسمت الفساد إلى نوعين الفساد العادي (الصغير) والذي ينتشر بين صغار الموظفين والفساد الشامل (الكبير) والذي يقوم به القادة السياسيون وكبار المسؤولين والتي تتضمن الرشاوي وصفقات مالية كبيرة. كما تطرقت الدراسة إلى آثار الفساد الاقتصادية والاجتماعية، إذ أوضحت تأثير الفساد على أداء الاقتصاد الوطني، فهو يضعف النمو، ويؤثر على استقرار البيئة الاستثمارية، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، إضافة إلى إضعاف البنية التحتية والخدمات العامة، وتبديد الموارد القومية، كما ويسهم الفساد في تراجع العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الدخول والقروض وخدمات المجتمع، وانخفاض المستوى المعيشي لطبقات واسعة في المجتمع.

وقام عبدالقادر (٢٠٠٨) بدراسة بعنوان "مؤشرات قياس الفساد الإداري"، حاولت هذه الدراسة بيان آخر الاختبارات مثل اختبار جرانجر السببية التي أجريت لبيان أثر الفساد على الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥)) من خلال: معدل الاستثمار، معدل نمو دخل الفرد، هيكل الإنفاق الحكومي. وقد بينت الدراسة وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أن يزداد معدل الاستثمار كلما تحسنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية عكسية وذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل دخل الفرد، حيث ينخفض معدل دخل الفرد بازدياد مؤشر الفساد.

كما قام مختار (٢٠١٤) بدراسة بعنوان "الفساد الاقتصادي وأثر على الأداء الاقتصادي في السودان"، بينت هذ الدراسة مفهوم الفساد الاقتصادي ووضحت أسبابه وأنواعه، كما حللت أثر على الاداء الاقتصادي السوداني بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢)) وتوصلت الدراسة بأن إستشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي في السودان أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، كما بينت أن أسلوب الترضية السياسية مع المسلحين أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وهروب الاستثمارات الاجنبية إلى الخارج مما أثر سلبياً على ميزان المدفوعات.

كما أجرى عليمات (٢٠١٥) دراسة بعنوان "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠١٠)باستخدام طريقة الانحدار المتعدد واختبار جرانجر للسببية وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاهين بين مؤشر الفساد والاستقرار السياسي والاقتصادي ووجود علاقة عكسية ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة بأن الفساد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي حيث ان الفساد هو المحرك الأساس للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الأردن، بالإضافة إلى ذلك فقد بينت الدراسة بأن الفساد هو المعوق الرئيسي للتنمية بسبب إنعكاسات الفساد السلبية على إيرادات الدولة ومعدلات الاستثمار المحلي والأجنبي.

٢-٣-٢ الدراسات الأجنبية

قام كُل من Ijose & Valencia (٢٠١١) بدراسة بعنوان "هل هناك علاقة بين الفساد وخلق فرص عمل في الدول النامية الغنية بالنفط والغاز؟"، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الفساد ومعدل التوظيف في بعض الدول النامية الغنية بالنفط خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦). استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى لتحقيق هدفها، حيث اظهرت نتائج الدراسة إلى ان انخفاض الفساد يؤدي إلى زيادة أيجاد فرص عمل.

وقام Sumah et. al (٢٠١٤) بدراسة بعنوان "العوامل المؤثرة على الفساد في القطاع العام"، هدفت إلى تحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي والبطالة وصافي الإيرادات في مجموعة من الدول خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١١)، نتائج طريقة المربعات الصغرى المجمعة أظهرت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد والبطالة في تلك الدول.

وأجرى Bouzid (٢٠١٦) دراسة بعنوان "العلاقة الديناميكية بين الفساد وبطالة الشباب"، التي هدفت إلى دراسة الأثر الديناميكي بين الفساد ومعدل بطالة الشباب. باستخدام طريقة GMM لاكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات السابقة. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الفساد يزيد من معدل البطالة بين الشباب خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

وقام Omagbon et. al (٢٠١٦) بدراسة بعنوان "الفقر والبطالة والفساد في القطاع النيجيري العام"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الفساد على الفقر والبطالة في نيجيريا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢). استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى لتحقيق هدفها، اظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين الفساد والبطالة والفقر. وأوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات طارئة للحد من انتشار الفساد في مؤسسات القطاع العام.

وقام Emmanuel (٢٠١٨) بدراسة بعنوان "الفقر، البطالة والفساد في نيجيريا"، قام بدراسة مساهمة البطالة والفقر في الفساد في نيجيريا خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)، استخدمت الدراسة نماذج تحليل الاتجاه الخطي لاكتشاف إلى أي مدى يساهم كل من الفقر والبطالة في الفساد. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الفقر والبطالة يساهم بشكل إيجابي في زيادة انتشار الفساد. وأوصت الدراسة إلى الحد من انتشار الفقر والبطالة في نيجيريا الأمر الذي يسهم في الحد من انتشار الفساد.

٢-٣-٣ ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، نجد أن هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة من حيث أهمية الموضوع، وذلك باعتبار الفساد مشكلة هامة تؤثر على المجتمعات بشكل عام، وتعود هذه الأهمية لما يحدثه الفساد من أثر على جميع جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والاقتصادية، مع التأكيد على أن الدراسات السابقة مفيدة في تكوين فكرة عامة عن الفساد وكيفية تأثيره، والإستفادة منها في كتابة الإطار النظري.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف، والفترة الزمنية التي تغطيها، كما أنها تناولت جانب مختلف وهو دراسة أثر الفساد على معدلات البطالة،

حيث أن معظم الدراسات خصوصاً العربية كانت تركز على أثر الفساد على التنمية الاقتصادية، دون التركيز على مشكلة البطالة بشكل خاص.

في حين تميزت هذه الدراسة بالحداثة، فقد تناولت الدراسة سلسلة زمنية لغاية عام ٢٠١٧، كما جاءت دراسة هذه الموضوع على الاقتصاد الأردني، حيث تبين للباحث أنه لا يوجد دراسة محلية تتضمن دراسة أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن للفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

الفصل الثالث
الفساد ومعدلات البطالة في الأردن

تمهيد

واجه الاقتصاد الأردني في العقود الماضية العديد من التحديات التي أثرت عليه كأزمة الخليج عام ١٩٩٠ وما نجم عنها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي، وتراجع حجم التحويلات الخارجية، وحرب العراق عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليها من نزوح العديد من المواطنين العراقيين للأردن، وكان آخرها أحداث الربيع العربي، وما يحدث في الدول العربية المجاورة جراء النزاعات والاضطرابات السياسية فيها؛ مما أدى إلى ازدياد عدد اللاجئين فيها والضغط على جميع مرافق الدولة، كل ذلك كان له الأثر الكبير على الاقتصاد المحلي، حيث أصبح الأردن يركز على الإصلاحات الاقتصادية عن طريق تبني مجموعة من البرامج التي تهدف للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

والأردن كما هو معروف دولة صغيرة الحجم اقتصادياً وتتبع بشكل قريب نظام السوق الحر، ونظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية المحلية، فقد تم تبني استراتيجية ترتكز على عنصرين رئيسين لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة العنصر البشري وضرورة تطويره من خلال التعليم والتدريب، والعنصر الثاني الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري سواء أكان من خلال الاتفاقيات الدولية أم اتفاقيات التكامل الاقتصادي الثنائية والإقليمية. وقد خطا الأردن شوطاً جيداً على هذين الصعيدين مما مكنه من تحقيق معدلات نمو اقتصادية تفوق مثيلاتها في الدول الأكثر غنا من حيث الموارد الطبيعية، غير أن هذا الانفتاح الاقتصادي والتسارع في العولمة المالية والاقتصادية قد جعل الأردن يتأثر بشكل سريع بالتطورات والتقلبات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وساهم في تغيير منظومة القيم الإجتماعية والأخلاقية بإتجاه عزز من القيم المادية وحب جمع المال والثروة بكل الطرق والمغالاة في الإنفاق العام والخاص ومجاراة أنماط إستهلاكية تفاخرية لا تتلاءم مع مستويات الدخل المحلي المحدود. ونتج عن هذا الإختلال في منظومة القيم إنتشار حالات من الفساد شملت الوساطة والمحسوبية والرشوة والإختلاس واستغلال المركز الوظيفي وغيرها، وعلى الرغم من الإنجازات الاقتصادية الهامة التي حققها الاقتصاد الوطني إلا إن الاعتقاد السائد أن هذه التطورات

الاقتصادية والإجتماعية قد ساهمت في ظهور إختلالات اقتصادية مزمنة شملت ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاقم العجز العام والعجز التجاري والمديونية الخارجية، وكما ساهمت الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة في تعزيز هذه الإختلالات (عليمات، ٢٠١٥).

٣-١ واقع البطالة في الأردن

تنبع أهمية موضوع إحصاءات قوة العمل من كونها تمس أحد المواضيع الهامة التي تشغل المجتمع الأردني ألا وهي مشكلة البطالة، إضافة إلى المشاكل الآخرى المرتبطة بالموائمة بين العرض والطلب في سوق العمل ومخرجات التعليم وغيرها، حيث أن توفر مؤشرات لمختلف مواضيع قوة العمل يساعد في تشخيص الوضع القائم، وتحديد مواضع الخلل لمساعدة متخذي القرار في وضع الحلول المناسبة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧). ولا تزال البطالة تُعد من أبرز التحديات التي يُواجهها الاقتصاد الأردني، ويأتي ذلك إنعكاساً لعدم قدرة الاقتصاد الأردني على توفير فرص عمل كافية تستوعب الأعداد الداخلة إلى سوق العمل، نظراً لمحدودية موارده وتراجع قدرة القطاع العام على التوظيف، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لحاجات السوق، بالإضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة التي تستحوذ على عدد كبير من فرص العمل المتوفرة في المملكة، خصوصاً بعد تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣).

ويُبين الجدول رقم (١) واقع العمالة ومعدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

جدول رقم (١): واقع العمالة ومعدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)

البند / السنة	حجم العمالة بالألف[١]	حجم البطالة بالألف[١]	معدل البطالة (%)[١]
١٩٩٦	١١٩	١٦	١٣.٤
١٩٩٧	١٢٢	١٦	١٣.١
١٩٩٨	١٢٤	١٧	١٣.٧
١٩٩٩	١٢٧	١٧	١٢.٩
٢٠٠٠	١٢٩	١٧	١٣.٢
٢٠٠١	١٣٢	١٩	١٥.٠
٢٠٠٢	١٣٤	٢٠	١٦.٠
٢٠٠٣	١٣٦	١٩	١٥.٠
٢٠٠٤	١٤٠	٢٠	١٢.٩
٢٠٠٥	١٤٥	٢١	١٤.٤
٢٠٠٦	١٥٠	٢١	١
٢٠٠٧	١٦٣	٢١	١٣.٠
٢٠٠٨	١٧٠	٢١	١٢.٥
٢٠٠٩	١٨٢	٢٣	١٢.٦
٢٠١٠	١٨٩	٢٣	١٢.٤
٢٠١١	١٩٧	٢٥	١٢.٧
٢٠١٢	٢٠٣	٢٤	١٢.٠
٢٠١٣	٢٠٩	٢٦	١٢.٤
٢٠١٤	٢٢٠	٢٦	١١.٨
٢٠١٥	٢٣٠	٣٠	١٣.٠
٢٠١٦	٢٣٩	٣٦	١٣.٠
٢٠١٧	٢٤٦	٣٦	١٤.٦

المصدر:[١]: منظمة العمل الدولية.

[٢]: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على تقارير منظمة العمل الدولية.

يتضح من خلال الجدول رقم (١) أن معدل البطالة انخفض خلال الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ ليصل إلى حوالي (١٣.٧%)، (١٣.٥%)، (١٣.١%)، (١٢.٧%) على التوالي، بمعدل نمو يُقدر بحوالي (-١٤٥.٩٩%)، (-٢٩٦.٣٠%)، (-٣٠٥.٣٤%) على التوالي، وقد يعود ذلك الانخفاض بسبب إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي تمنح حوافز تشجيعية للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين للإعفاء من الرسوم الجمركية، ومن ضريبتي الدخل، والخدمات الإجتماعية، بالإضافة إلى التزامن مع بدء برنامج التخاصية عام ١٩٩٦، والذي يضمن إزالة كافة العقبات المُعيقة للاستثمار، وتحسين البنية الأساسية (الجمل، ٢٠١٨).

وفي الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ ارتفعت ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى (١٣.٧%)، (١٥.٨%)، (١٦.٢%) على التوالي، بمعدل نمو يصل إلى (٧٨٧.٤%)، (١٥٣٢.٨٣%)، (٦٥٣.١ذ%) على التوالي، بينما انخفضت معلات البطالة في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ لتصل إلى حوالي (١٥.٤%) و(١٢.٤%) على التوالي، حيث بلغ حجم البطالة ما يُقدر ب (٢٠٦) و(١٩٧) آلف شخص على التوالي، وهذا يدل على نجاح الأردن في إستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال إصدار الحكومة الأردنية بعض القوانين التي تُمهد الطريق امام المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي مثل قانون الاستثمار عام ٢٠٠٣.

ارتفع معدل البطالة عام ٢٠٠٥ ليصل إلى (١٤.٨%)، ومن ثم بدأ بالانخفاض التدريجي فيما بعد ليصل إلى ما يُقرب (١٢.٧%) مع نهاية عام ٢٠٠٨. وبدأت معدلات البطالة بالتذبذب التدريجي خلال السنوات لتصل في نهاية عام ٢٠١٤ إلى (١١.٩%)، بمعدل نمو مقداره (-٥٥٥.٥٦%) في تلك السنة. وخلال الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ بدأت معدلات البطالة بالارتفاع التدريجي لتصل إلى (١٣.١%)، (١٣.٢%)، (١٤.٩%) على التوالي، بمعدل نمو (١٠٠٨.٤%)، (٧٦.٣٤%)، (١٢٨٧.٨٨%) على التوالي، وقد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالأردن التي كان لها دور كبير في إعاقة دخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

ويُبين الشكل رقم (١) معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦-٢٠١٧):

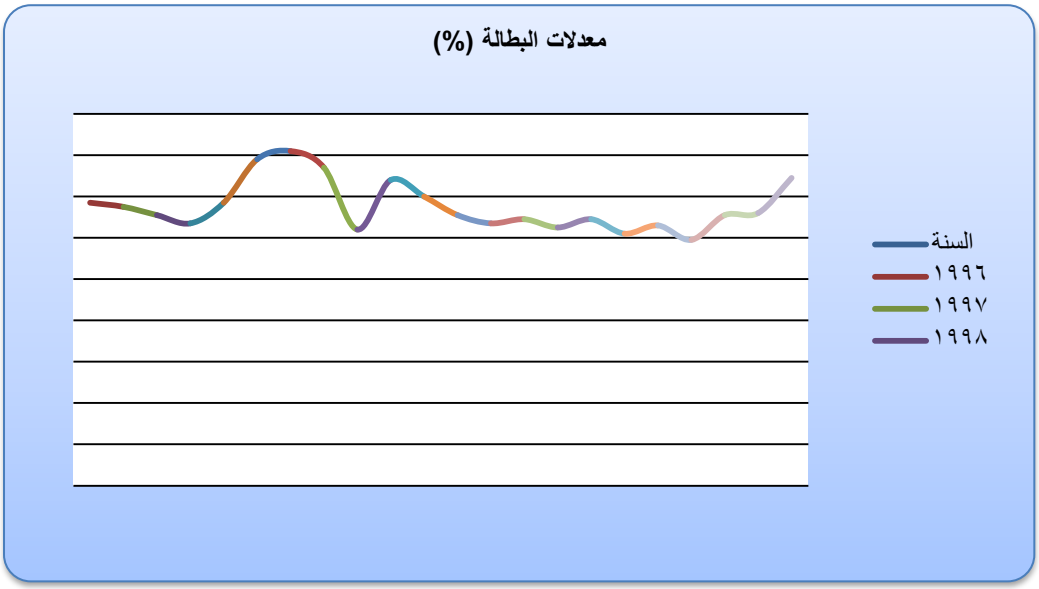

الشكل رقم (١): معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦-٢٠١٧)

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من المؤشرات السابقة لسوق العمل أن مشكلة البطالة في المملكة هي مشكلة هيكلية، ولذلك تواصل الحكومة جهوداً إلزامية لإصلاح سوق العمل وذلك من خلال استمرار العمل بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠١٩) والذي يتضمن العديد من الإصلاحات في سوق العمل من شأنها الإسهام في خلق المزيد من فرص العمل من خلال دعم التنافسية وتحفيز بيئة الاستثمار في المملكة، ورفع معدلات المشاركة الاقتصادية لا سيما الإناث إلى جانب استمرار تطبيق مخرجات الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥)، والتي تضمنت العديد من الإصلاحات للنهوض بالعملية التعليمية في المملكة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٧).

٢-٣ واقع الفساد في الأردن

أجرى مركز الشفافية الأردني عام ٢٠١٤ دراسة بحثية تتعلق بمؤشر مدركات الفساد للأردن خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)، مُعتمداً على تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث توصل فريق من الباحثين الأكاديميين

والخبراء القانونيين في المركز عن طريق متابعتهم للتقارير المحلية والدولية إلى أن الفساد في الأردن يُعزى للأسباب التالية:

ضعف أداء الأجهزة الرقابية الرسمية لعدم إستقلاليتها إدارياً ومالياً، ووجود تنازع نوعي في الإختصاص بين هذه المؤسسات مما يُشتت الجهود ويُعيق التنسيق والتشاركية فيما بينها في قضايا الفساد.

وجود إختلالات في دور بعض مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد لإفتقارها إلى القدرات والإختصاصات وآليات الحوكمة، وإعتماد بعضها على التمويل الخارجي، وإبتعادها عن الشفافية في الإفصاح عن تقاريرها الإدارية والمالية.

تقييد الوصول إلى المعلومات وعدم إتاحتها لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية.

ضعف بعض التشريعات الإجرائية الناظمة لملاحقة الأموال المنهوبة والحاجة لتُّعديل بعض القوانين لهذه الغأية، وقصور التشريعات الوطنية الناظمة لمكافحة الفساد وعدم موائمة بعضها للإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد مثل: الرشوة في القطاع الخاص والإستغلال بالنفوذ.

ضعف الدور الرقابي للمجلس النيابي السابع عشر الحالي.

ضعف الإعلام في تحقيقات الصحافة الإستقصائية المتعلقة بقضايا الفساد.

إن حصانة بعض المسؤولين وتجاوزاتهم لتنفيذ القانون بعدالة وعدم تعرضهم للمساءلة عن تجأوزاتهم تجعل من القوانين الناظمة للعمل السياسي مثل قانون الإنتخاب غير مفعّلة، وتُضّعف دور مجلس النواب بمهمته الرقابية ويصبح أقرب إلى مجلس خدماتي بدل من قيامه بالواجب الرقابي، إضافة إلى ترجيح معايير الولاء على معايير الكفاءة في شغل المواقع العليا.

تُصدر منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي لمؤشر مدركات الفساد منذ العام ١٩٩٦ ويقيس المؤشر مدركات وإنطباعات الفساد في القطاع العام معتمداً على عدد من المسوحات وتقييم خبراء وآراء قطاع الأعمال، ويعتمد مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام للدولة على مقياس من (صفر إلى ١٠٠)، حيث يعني الرقم صفر أعلى

درجة إدراك للفساد بينما تعني (١٠٠) أقل درجة إدراك للفساد، ويبين الجدول رقم (٢) واقع الفساد في الأردن ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦-٢٠١٧):

جدول رقم (٢): واقع الفساد في الأردن ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦-٢٠١٧)

السنة	مة مؤشر مدركات الفس	ترتيب الأردن ضمن مؤشر مدركات الفساد	عدد الدول الخاضعة للتصنيف
١٩٩٦	٤٩	٣٠	٥٤
١٩٩٧	٤٨	٣٠	٥٢
١٩٩٨	٤٧	٣٨	٨٥
١٩٩٩	٤٤	٤١	٩٩
٢٠٠٠	٤٦	٣٩	٩٠
٢٠٠١	٤٩	٣٧	٩١
٢٠٠٢	٤٥	٤٠	١٠٢
٢٠٠٣	٤٦	٤٣	١٣٣
٢٠٠٤	٥٣	٣٧	١٤٥
٢٠٠٥	٥٧	٣٧	١٥٨
٢٠٠٦	٥٣	٤٠	١٦٣
٢٠٠٧	٤٧	٥٣	١٧٩
٢٠٠٨	٥١	٤٧	١٨٠
٢٠٠٩	٥٠	٤٩	١٨٠
٢٠١٠	٤٧	٥٠	١٧٨
٢٠١١	٤٥	٥٦	١٨٣
٢٠١٢	٤٨	٥٨	١٧٧
٢٠١٣	٤٥	٦٦	١٧٧
٢٠١٤	٤٩	٥٥	١٧٥
٢٠١٥	٥٣	٤٥	١٦٨
٢٠١٦	٤٨	٥٧	١٧٦
٢٠١٧	٤٨	٥٩	١٨٠

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية (www.transparency.org).

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الإطلاع على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) بأن الأردن يُعاني من نسبة ليست بقليلة من الفساد في القطاع العام، ولكنها تتباين من سنة إلى أخرى. لوحظ أن هناك ارتفاع في مستوى الفساد من عام ١٩٩٦ حتى نهاية عام ١٩٩٩ بمقدار (٥) نقاط، حيث بلغت قيمة مؤشر مدركات الفساد عام ١٩٩٦ (٤٩)، ووقع الأردن في المرتبة (٣٠) من بين (٥٤) دولة، أما في عام ١٩٩٩ فقد بلغت قيمة المؤشر (٤٤)، ووقع الأردن في المرتبة (٤١) من بين (٩٩) دولة، وهذا يعني أن الأردن كانت تشهد مُعدلاً خطيراً للفساد.

بدأ المؤشر بالتحسن التدريجي في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، حيث بلغت قيمة مؤشر مدركات الفساد في نهاية عام ٢٠٠١ (٤٩)، واحتلت الأردن المرتبة (٣٧) من بين (٩١) دولة. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، وقع الأردن في المرتبة (٤٠) من بين (١٠٢) دولة، وبلغت قيمة المؤشر (٤٥). وسجل الأردن تحسناً في الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد حيث احتل المرتبة (٣٧) من بين (١٥٨) دولة في نهاية عام ٢٠٠٥ متقدماً عن المرتبة التي حققها في تقرير عام ٢٠٠٣ والتي بلغت (٤٣) من بين (١٣٣) دولة، وقد يرجع ذلك إلى توقيع الأردن على إتفاقية مكافحة الفساد في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٥، بموجب قانون "المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهدفت هذه الإتفاقية إلى الترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه (التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد، ٢٠١٠).

تراجع المؤشر بمقدار (١٠) نقاط مع نهاية عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٥ حيث احتل الأردن المرتبة (٥٣) من بين (١٧٩) دولة، وبلغت قيمة المؤشر (٤٧)، وتحسن ترتيب المؤشر في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار (٤) نقاط، فقد بلغت قيمة مؤشر مدركات الفساد (٥١)، ووقع الأردن في المرتبة (٤٧) من بين (١٨٠) دولة. واستمرت قيمة المؤشر بالتراجع حتى نهاية عام ٢٠١١، حيث بلغت قيمة المؤشر (٤٥)، وفي عام ٢٠١٢ تحسن المؤشر بمقدار (٣) نقاط، ثم انخفض مع نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ (٤٥).

وبدأ مؤشر مدركات الفساد بالتحسن التدريجي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وبلغت قيمة المؤشر في نهاية عام ٢٠١٥ (٥٣)، ووقع الأردن في المرتبة (٤٥) من بين (١٦٨) دولة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: أولاً: تشكيل اللجنة الوطنية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، ثانيا: إطلاق ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية في كانون الأول ٢٠١٣، ثالثا: صدور نظام حماية المُبلغين والشهود

والمُخبرين في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم لسنة ٢٠١٤ (وزارة تطوير القطاع العام، آذار ٢٠١٥).

وحصلت الأردن على المرتبة (٤٨) ضمن مؤشر مدركات الفساد في عام (٢٠١٧)، واحتلت الأردن المرتبة (٥٩) من بين (١٨٠) دولة، وهي نفس الدرجة التي حصلت عليها في عام ٢٠١٦ مُتراجعة بذلك عن المرتبة (٥٧) من بين (١٧٦) دولة.

ويبين الشكل رقم (٢) قيمة مؤشر مدركات الفساد في الأردن خلال فترة الدراسة.

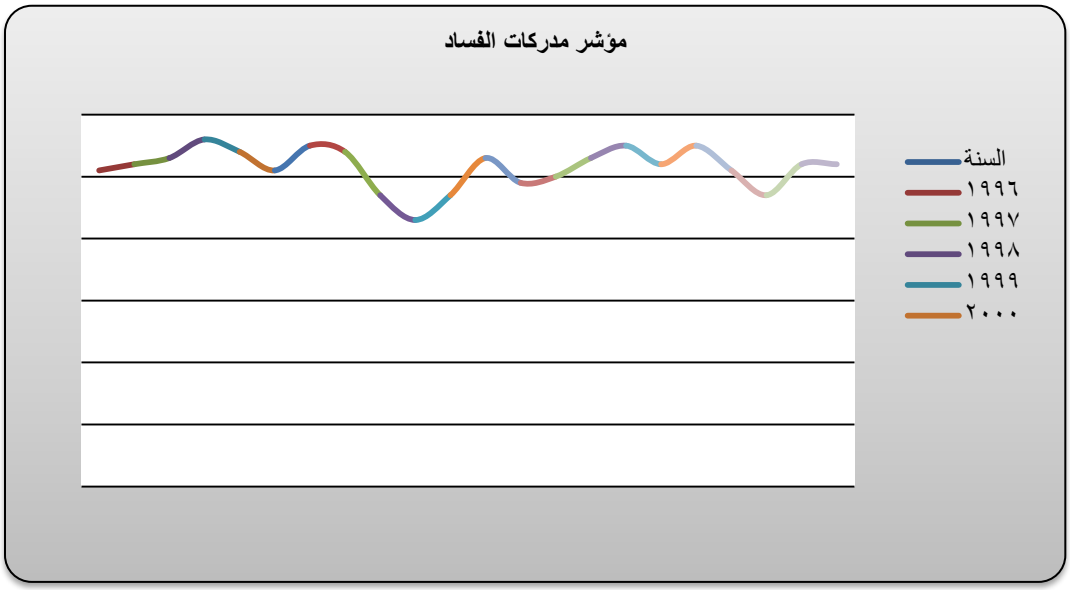

الشكل رقم (٢): قيمة مؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

وبخصوص هذا الأمر فقد قامت الحكومة الأردنية بإنشاء هيئة مكافحة الفساد وهي هيئة مستقلة بموجب قانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٦، الذي حدد بموجبه أهداف الهيئة ومهامها ووضح الأفعال التي تُعد فساداً وتم تُعديل القانون بموجب القانون المعدل رقم ١٠ عام ٢٠١٢. حيث تضمنت التعديلات الجديدة توفير الحماية للشهود والمبلغين عن قضايا الفساد إضافة إلى منح الهيئة صلاحية وقف العمل بأي عقد أو اتفاق تم الحصول عليه نتيجة فعل فساد، وتخويل الهيئة صلاحية التعاون الدولي لتقديم وطلب المساعدة القانونية المتبادلة كما استثنى التُعديل سقوط جرائم الفساد

والعقوبات الخاصة بها بالتقادم. كما تبع ذلك تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) ارتكزت على تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد، الوقاية من الفساد، التثقيف والتدريب والتوعية العامة، إنفاذ القانون، تنسيق الجهود لمكافحة الفساد والتعاون الدولي. وبإنتهاء مدة هذه الاستراتيجية تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) وارتكزت على ما يلي (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٦):

رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها.

تعزيز الوقاية من الفساد.

تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه.

تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.

تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها.

الفصل الرابع
التحليل القياسي

تمهيد

تُعتبر عملية تحليل السلاسل الزمنية من الطرق الإحصائية المهمة التي تُساعد في التوصل إلى نتائج ذات دلائل اقتصادية وأهمية لصانعي القرار، وقد تم الاعتماد على طريقة تحليل السلاسل الزمنية من أجل تحليل أثر الفساد على معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة؛ من خلال إستعراض متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها ومعالجتها، ومن ثم النموذج القياسي المستخدم بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة، والتحليل القياسي للنموذج المستخدم.

٤-١ النموذج القياسي

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم اختبار الشكل العام للنماذج القياسية كما يلي:

$$UN = f(COR, INF, GEXP)$$

حيث أن:

UN: معدل البطالة

COR: قيمة مؤشر مدركات الفساد

INF: معدل التضخم

GEXP: إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وسيتم تقدير النموذج على النحو التالي:

$$Log(UN) = = \beta_0 + \beta_1 Log(COR_t) + \beta_2 INF_t + \beta_3 Log(GEXP_t) + U_t$$

β_1، β_2 ، β_3: المعلمات التي سيتم تقديرها، و β_0: المقطع (الحد الثابت)، U_t: الأخطاء العشوائية.

٤-٢ متغيرات الدراسة والتعريفات الإجرائية

المتغير التابع وهو معدل البطالة (**Unemployment Rate (UN)**): وهو يُمثل نسبة العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة.

المتغيرات المستقلة:

مؤشر مدركات الفساد(**Corruption Perception Index**) : هو المتغير المستقل الذي ترتكز عليه الدراسة، وهو مؤشر يُقيم الدول ويُرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها وفقاً لإستطلاعات للرأي يقوم بها رجال الأعمال ومديري الشركات في القطاع العام، حيث تكون درجة (١٠٠) أكثر نزاهة، ودرجة (٠) أكثر فساداً. وقد تم إعادة ترتيب Re-scale المؤشر لأغراض القياس حتى تكون القيم الكبيرة للمؤشر تعكس مستوى أعلى من الفساد والعكس صحيح، وذلك لسهولة تفسير نتائج التقدير.

معدل التضخم (**Inflation Rate**): هو التغير العام لمستوى الأسعار.

إجمالي الإنفاق الحكومي (**Gross Government Expenditure**): وهو يُمثل إجمالي النفقات الحكومية بشقيها الرأسمالي والجاري. وقد تم احتسابه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٤-٣ مصادر وبيانات الدراسة

تم الحصول على البيانات الخاصة بمعدل البطالة من منظمة العمل الدولية، والبيانات الخاصة بكل من التضخم والإنفاق الحكومي من إحصاءات البنك المركزي الأردني، كما تم الحصول على بيانات مؤشر مدركات الفساد من قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية.

٤-٤ الاختبارات الأولية

تستخدم الاختبارات الأولية التشخيصية في التحليل القياسي بهدف إستقصاء فرضيات الدراسة، لتساعد في الحصول على النموذج القياسي المناسب، وقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة مثل تقدير نموذج الدراسة، وهي:

٤-٤-١ اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية Unit Root Test

تتسم أغلب البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذلك تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات باختبار استقرار السلاسل الزمنية للتأكد من أن المتغيرات ساكنة وأيضاً لتحديد درجة تكاملها للوصول إلى شكل النموذج المناسب للدراسة قبل البدء باختبار العلاقات بين المتغيرات، ويُعتبر المتغير العشوائي (X_t) ساكن (Stationary)، إذا توافرت به الشروط التالية:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن

$$E(X_t) = \mu = \text{Constant for all t}$$

تباينها ثابت، أي أن

$$Var(X_t) = E(X_t - \mu)^{٢} = \sigma^{٢} = \text{Constant for all t}$$

تباينها المشترك يعتمد على فرق الزمن، أي أن:

$$Cov(X_t, X_{t+k}) = E(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu) = \text{depends on t \& } k \neq ٠$$

أي أن كُلاً من وسطها الحسابي وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على الفرق بين هاتين القيمتين (Thomas، ١٩٩٧).

يوجد العديد من الاختبارات التي يُمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة والذي يعني عدم استقرار البيانات؛ أي لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وأهمها: اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller (ADF)، واختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron (PP)، إذ أنه من أهم إختلافات اختبار PP عن ADF، كون PP لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق (Gujarati، ٢٠٠٤).

يعتمد الاختبار على معرفة إذا كانت القيم المطلقة لقيم t المحسوبة (t-calculated) أقل من قيم t الجدولية (t-tabulated)، فإن ذلك يعني قبول الفرضية الصفرية .H التي تعني عدم سكون السلسلة الزمنية للمتغير، أما إذا كان العكس؛ أي القيمة المطلقة ل t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولية فإن ذلك يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغير ساكنة.

وتوضح الجداول(٣) و(٤)، نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ADF وPP عند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠%. وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي – فولر الموسع "ADF")

Variabl	With Intercep				With Trend and Intercep				Leve
	t-Statistic	t-Critical value a			t-Statistic	t-Critical value a			
		١	٥	١٠		١	٥	١٠	
Log(UN	٢.٣٨	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٢.٣٢	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
	٥.٠٥	٣.٨١	٣.٠٢	٢.٦٥	٤.٩٤	٤.٤٩	٣.٦٦	٣.٢١	I(
Log(COR	٢.٨٩	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٢.٨٦	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
	٥.٢١	٣.٨٢	٣.٠٢	٢.٦٦	٥.٠٩	٤.٥٢	٣.٦١	٣.٢٨	I(
IN	-٤.٢	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٤.١١	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
Log(GEXP	٠.٤٦	٣.٨١	٣.٠٢	٢.٦٥	١.٨٢	٤.٥١	٣.٦٩	٣.٢٩	I(
	٧.١٦	٣.٨١	٣.٠٢	٢.٦٥	٧.٠٥	٤.٥٠	٣.٦٦	٣.٢١	I(
UN_t	-٢.٢	-٣.٨	-٣.٠	-٢.٦	-٢.٦	-٤.٥	-٣.٦	-٣.٢	I(
	-٤.٨	-٣.٨	-٣.٠	-٢.٦	-٤.٦	-٤.٥	-٣.٦	-٢.٢	I(

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية **Eviews** ١٠.

جدول رقم (٤): نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس – بيرون "PP")

Variabl	With Intercep				With Trend and Intercep				Leve
	t-Statistic	t-Critical value a			t-Statistic	t-Critical value a			
		١	٥	١٠		١	٥	١٠	
Log(UN	٢.٣٩	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٢.٣٢	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
	٥.٠٩	٣.٨١	٣.٠٢	٢.٦٥	٤.٩١	٤.٥٠	٣.٦٦	٣.٢١	I(
Log(COR	٢.٨٢	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٢.٨٠	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
	٨.٧٢	٣.٨١	٣.٠٢	٢.٦٥	٨.٤١	٤.٥٠	٣.٦٦	٣.٢١	I(

IN	٤.٣٢	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٤.٢٠	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
Log(GEXP	٠.٨١	٣.٧٩	٣.٠١	٢.٦٥	٢.٤٢	٤.٤١	٣.٦٤	٣.٢٦	I(
	٧.٢١	٣.٨١	٣.٠٢	٢.٦٥	٧.١٦	٤.٥٠	٣.٦٦	٣.٢١	I(
UN_t	-٢.٢	-٣.٨	-٣.٠	-٢.٦	-٢.٦	-٤.٥	-٣.٦	-٣.٢	I(
	-٥.٣	-٣.٨	-٣.٠	-٢.٦	-٥.٢	-٤.٥	-٣.٦	-٢.٢	I(

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية **Eviews ١٠**.

تُشير نتائج كُل من اختبار ديكي – فوبر الموسع (ADF) في الجدول رقم (٣)، ونتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) في الجدول (٤) إلى أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى ما عدا متغير التضخم، بينما أصبحت ساكنة عند آخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (٥%) وأقل، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة في متغيرات السلاسل الزمنية.

٤-٤-٢ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للسلاسل الزمنية (Lag-Length Selection Test)

تكمن ضرورة تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات في النموذج القياسي في المساعدة على إلغاء مشكلة الإرتباط الذاتي (Serial correlation) لحد الخطأ. ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم استخدام العديد من المعايير مثل معيار:

Likelihood Ratio Test (LRT)

Hannan-Quinn (HQ)

Schwarz Info Criterion (SIC)

Akaike Info Criterion (AIC)

Final Prediction Error Criterion (FPE)

ويُشير الجدول رقم (٥) إلى أن عدد فترات التباطؤ الزمني لكل من النمإذج الاقتصادية المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثلة في المعادلة هو (٢) فترتين زمنيتين بناءاً على معيار (AIC).

الجدول رقم (٥): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني Lag Length Selection Test

La	Log	LI	FPI	AI(	S(	H(
	-٩.١٣٢٦٣	NA	٣.٣١e-٠	١.٥٧٠٢٩	١.٨١٧٦١	١.٦٠٤٣٩
	٢٥.١٢٠١	٤٥.٦٧٠٤	١.٣٥e-٠	٠.٥٤٢٢٠	٢.٠٢٦١٥	٠.٧٤٦٨٢
	١٥٠.٢٩٠	٩٧.٣٥٤٧٨	٤.٧٠e-١١	-١٠.٥٨٧٨٥	-٧.٨٦٧٢٦٥	-١٠.٢١٢٧١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية **Eviews** ١٠.

٤-٤-٣ اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

تكمن أهمية اختبار التكامل المشترك كونه يختبر وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. إذ يُعرف التكامل المشترك من ناحية إحصائية على أنه وجود علاقة بين السلاسل الزمنية لمتغيرين أو أكثر، ويُعرف من ناحية اقتصادية على أنه وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن اختبارات التكامل المشترك ترتبط باختبارات سكون المتغيرات.

وبالرجوع إلى اختبار جذر الوحدة نجد أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة على المستوى ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول I(١) للسلسلة الزمنية، مما يشير إلى إحتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل. وتم إجراء اختبار الحدود Bounds Test باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للتحقق من ذلك، حيث أن اختبارات التكامل المشترك الأخرى يتطلب إجرائها أن تكون المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات مستقرة بدرجات مختلفة.

إذ يُعرف نموذج ARDL بأنه نموذج إنحدار يتضمن إبطاءات في كل من المتغير التابع والمستقل كمتغيرات تفسيرية (Regressors)، ويمتاز نموذج ARDL باستخدامه في حالة صغر حجم العينة، ويمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(٠) أو متكاملة من الرتبة واحد I(١)، أو متكاملة من درجات مختلفة، ويُساعد على تقدير العلاقات للأجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة، حيث يعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، وبالتالي الحصول على نتائج كفؤة وغير متحيزة (Alam, ٢٠١٢; Hoque & Yusop, ٢٠١٠).

وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك في هذه الدراسة بناءاً على تقدير انحدار المتغير التابع log(UN) للمعادلة، وعلى اعتبار أن المتغيرات المستقلة للمعادلة هي: log(COR)،log(GEXP) log(GGDP) log(UN$_{t-2}$)، وذلك من خلال إجراء اختبار الحدود لكل من متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٦): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

نتائج اختبار الحدود للمعادلة LOG(UN)=*f*(LOG(COR),INF,LOG(GEXP), UN$_{t-}$								
Equatio	**F Statistic**	٢.٥		٥		١٠		**K=**
		I(٠	**I(١**	**I(٠**	**I(١**	**I(٠**	**I(١**	**The Decisio**
OG(UN)=*f*(LOG(COR),INF,LOG((EXP), UN$_{t-}$	١٠.٨٥٢٨	٢.٨	٣.٨	٢.٥	٣.٤	٢.	٣.٠	**Co integratio**
OG(COR)=*f*(LOG(UN),INF,LOG((EXP), UN$_{t-}$	٩.٩٤٩٩٢	٢.٨	٣.٨	٢.٥	٣.٤	٢.	٣.٠	**Co integratio**
NF=*f*(LOG(COR), LOG(UN LOG(GEXP), UN$_{t-}$	٤.٩٦٣٨٦	٢.٨	٣.٨	٢.٥	٣.٤	٢.	٣.٠	**Co integratio**
LOG(GEXP)=*f*(LOG(COR),INF,L(G(UN), UN$_{t-}$	١٠.٨٣٩٠	٢.٨	٣.٨	٢.٥	٣.٤	٢.	٣.٠	**Co integratio**
UN ٢=*f*(LOG(COR),INF,LOG(GEXP LOG(UN	٣٤٠٩.٢٢	٢.٨	٣.٨	٢.٥	٣.٤	٢.	٣.٠	**Co integratio**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية **Eviews**١٠.

تُشير نتائج اختبار الحدود في الجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في المعادلة المستخدمة عند أخذ كل من COR, INF, GEXP, UN(-٢) كمتغير تابع، حيث أن قيمة (F-Statistics) المحسوبة أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة عند مستوى (١٠%)، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية بين كل من البطالة والفساد، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. كما يشير الجدول إلى عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التضخم وإجمالي الإنفاق الحكومي والبطالة، وعلى اعتبار أن المعادلة الرئيسة للدراسة تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكن القول بأنه يوجد علاقة تكاملية طويلة الأجل في النموذج المستخدم.

٤-٤-٤ تقدير المعادلة في المدى القصير والمدى الطويل

بعد أن أظهرت المتغيرات تكاملاً مشتركاً فهذا يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة، ولذلك يمكن تقدير المعادلة في المدى الطويل والمدى القصير باستخدام نموذج (ARDL) كما يلي:

جدول رقم (٧): نتائج تقدير المعادلة في المدى القصير والطويل باستخدام طريقة ARDL

Estimated Long Run ARDL Approach (٣,٢,٢,٠,٢) based on AIC

	Variabl	Coefficier	Std.Erro	Statistic	Prob
Long-Ru	LOG(COR	٠.٠٣١٨٦	٠.٠٠٦٩٥	٤.٥٨٤٠٨	٠.٠١٠
	IN	٠.٠٠٠٧٥	٠.٠٠٠١٧	٤.٣٢٩٥٣	٠.٠١٢
	LOG(GEXP	٠.٠٢٩٤٤	٠.٠٠٨٦٥	٢.٤٠٠٥١	٠.٠٢٧
	UN(-١	٠.٠٧١٠٩	٠.٠٠٠٧٥	١٤.٨٢١٨	٠.٠٠٠
	Interce	١.٥٤٣٧٥	٠.٠٣٨٢٥	٤٠.٣٥٣٣	٠.٠٠٠
Short-Ru	DLOG(UN(-١	-٤٣.٧٣٧١	٣.٦١٥٨٩	٢.٠٩٥٨	٠.٠٠٠
	DLOG(UN(-٢	-٢٩.٣٢٩١	٣.٨٦٤٨٥	٧.٥٨٨٦٧	٠.٠٠١
	DLOG(COR	-١.٠٨٠٣٥	٠.١٣٧٦٦	٧.٨٤٧٩٠	٠.٠٠١
	DLOG(COR١	-٠.٢٢٠١٦	٠.١٠٥٤٤	٢.٠٨٧٩٩	٠.١٠٥
	D(INF	٠.٠٠٤٩٦	٠.٠٠٢٧٥	١.٨٠١٣٢	٠.١٤٦
	D(INF(-١	٠.٠٢٥٨٦	٠.٠٠٣١٠	٨.٣٤٢١٥	٠.٠٠١
	D(UN(-٢	-٠.٩٨١٢٨	٠.١٥٤٤٥	٦.٣٥٣١٤	٠.٠٠٣
	D(UN(-٣	-٠.٠٥٤١٢	٠.٠١٠٠٢	٥.٤٠١١٠	٠.٠٠٥

٠.٠٠٠	٢.١٠٤٢	٣.٥٦٦٢١	-٤٣.١٦٦٤	**CointEq(-١)**
.٣٢٥٢١	**F-Statistic**	٠.٩٦٤٣٥	**R**	
.٠٢٧١٥	**Prob**	٠.٨٤٨٥٢	**Adjusted R**	
.٤٢٢٤٤	**Durbin-Watso sta**	٠.٠٣٦٤٧	**S.E of regressio**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية **Eviews**١٠.

يُبين الجدول رقم (٧) المتغيرات المستقلة والقيم المتوقعة لها في المدى الطويل والمدى القصير باستخدام معيار (AIC) لتحديد فترات التباطؤ فإن النموذج الأمثل الذي تم اختياره هو ARDL(٢,٠,٢,٢,٣،).

ويتضح من خلال الجدول أن هناك علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى الطويل والقصير، وكانت العلاقة كالآتي:

Log(UN) = ١.٥٤٣٧٥٣ + ٠.٠٣١٨٦١ log(COR) + ٠.٠٠٠٧٥٧ INF + ٠.٠٢٩٤٤٢ log(GEXP)

ويتضح من النتائج أن كل من الفساد ومعدل التضخم وإجمالي الإنفاق الحكومي مقبولة إحصائياً على مستوى معنوية ١٠% وأقل. وتُشير قيمة معامل التحديد R^2إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، كما تُشير قيمة (F-Statistics Prob) إلى معنوية وجودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

أظهرت النتائج في الجدول (٧) وجود أثر إيجابي ومعنوي للفساد على البطالة، حيث تؤدي الزيادة في مستوى الفساد بمقدار (١%) إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (٠.٠٣%) في الأجلين القصير والطويل المدى عند مستوى معنوية (١٠%) وأقل، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة بين الفساد ومعدلات البطالة.

كما جاءت تقديرات معدل التضخم بإشارة موجبة ومعنوية، مما يُشير إلى أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار (٠.٠٠٠٧٥٧%) عند مستوى معنوية (١٠%) وأقل في الأجلين القصير والطويل. وذلك يتعارض مع النظرية الاقتصادية المتوقعة بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

وجاءت تقديرات إجمالي الإنفاق الحكومي بإشارة موجبة ومعنوية، مما يُشير إلى أن الزيادة في إجمالي الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار (٠.٠٣%) عند مستوى معنوية (١٠%) وأقل في الأجلين القصير والطويل.

كما يُشير الجدول رقم (٧) إلى أن إشارة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-١) سالبة في نموذج الدراسة، حيث يُعد معامل تصحيح الخطأ من أهم المعلمات المقدرة في المدى القصير خلال منهجية (ARDL)، كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل تصحيح الخطأ في النموذج المقدر حوالي (١٦.٥٦-) عند معنوية (٠.٠٠)، مما يشير إلى أن الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة، كما تشير النتائج إلى أن (٤٣.١٧%) من الاختلالات في التوازن التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

٤-٤-٥ اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM & CUSUM of Squares Stability Test

يستخدم اختبار كوزوم للاستقرارية لاختبار فيما إذا كانت متغيرات النموذج تُظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها خلال فترة الدراسة، حيث تُظهر النتائج في الشكل (٣) والشكل (٤) أن منحنى الأخطاء كان ضمن الحدود الحرجة خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (٥%)، لذلك ليس هنالك حاجة إلى تجزئة فترة الدراسة للحصول على معلمات مستقرة، وبالتالي يُمكننا التعامل مع فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة (Brown et al., ١٩٧٥).

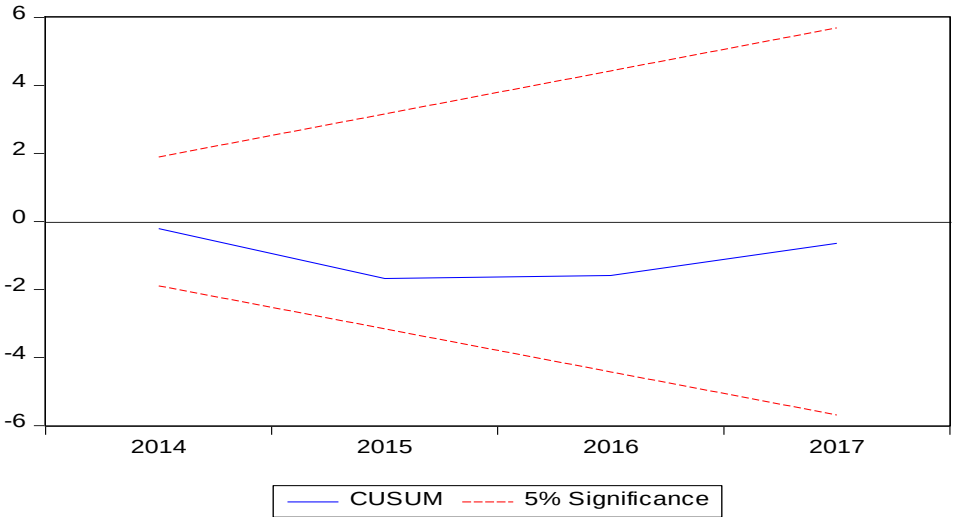

الشكل رقم (٣): اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM Test

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية **Eviews** ١٠

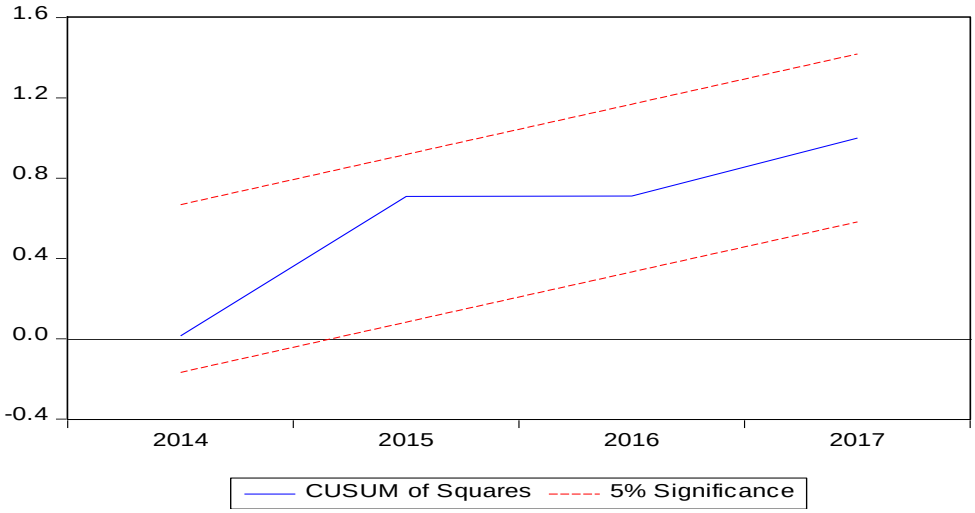

الشكل رقم (٤): اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM of Square Test

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية **Eviews** ١٠

٤-٤-٦ الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

يُشير الجدول (٨)، إلى أن النموذج الاقتصادي في الدراسة يخلو من مشكلة الإرتباط الذاتي Serial Correlation، حيث أن احتمالية F-Statistics أكبر من ١٠% لكل منها، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية لمتغيرات الدراسة. كما يُشير اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Hetroscedasticity إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ، حيث أن إحتمالية F-Statistics أكبر من ١٠%.

جدول رقم (٨): نتائج الاختبارات التشخيصية

Equatio	Tes	Test- Statistic	Prob
LOG(UN)=*f*(LOG((	erial Correlation tes	-statistics ٠.٣٠٨٢٠	Prob. F (٢,٢)= ٠.٧٦٤
)R),INF,LOG(GE P), UN_{t-}	Hetroscedasticity tes	-statistics ١.٤٢١٨٩	Prob. F (١ ،٠.٣٩٦٤ =(٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية **Eviews**١٠.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

استهدفت الدراسة قياس أثر الفساد على معدلات البطالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧) باستخدام مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. واستندت الدراسة إلى فرضية أساسية وهي: " أن الفساد يؤثر إيجاباً على معدلات البطالة في الأردن".

استخدمت الدراسة اختبارات تحليل البيانات للتأكد من استقرارها وثباتها، حيث بين كُل من اختبار (ADF) و(PP) ثبات البيانات واستقرارها عند الفرق الأول I(١). وأظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين الفساد ومعدلات البطالة وجود علاقة تكاملية في الأجلين القصير والطويل عن طريق تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL Bounds Test to Co-integration.

وجود أثر إيجابي ومعنوي للفساد على معدلات البطالة في الأردن في الأجلين القصير والطويل، إذ أن زيادة مؤشرات الفساد بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بمقدار (٠.٠٣%).

وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدلات التضخم على معدلات البطالة في الأردن، إذ أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بمقدار (٠.٠.٠٠٧%) في الأجلين الطويل والقصير المدى.

وجود أثر إيجابي ومعنوي للفساد على معدلات البطالة في الأردن في الأجلين القصير والطويل، إذ أن زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بمقدار (٠.٠٣%).

يؤدي تفشي ظاهرة الفساد إلى تقليل إيرادات الدولة وإضعاف اقتصادها بسبب فقدان السمعة والثقة لدى المستثمرين بالعلامة التجارية، وعدم اليقين من تكاليف الحصول على الخدمات القانونية، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار، وبالتالي زيادة معدلات البطالة.

يؤدي الفساد إلى سوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وبالتالي تكدس الثروة بأيدي أصحاب النفوذ والسلطة، وانخفاض المستوى المعيشي لطبقات واسعة من المجتمع.

يؤدي الفساد إلى هروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض إستغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع تنموية لتوفير فرص عمل تخدم المواطنين.

٥-٢ التوصيات

العمل على تطوير القوانين والتشريعات وضمان فرض عقوبات صارمة على جميع الفاسدين.

تحقيق العدل في توزيع الثروة والدخل وتكافؤ الفرص والتعيين، وذلك حسب معياري الخبرة والكفاءة، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب بعيداً عن الواسطة والمحسوبية التي تُعتبر أساس عملية الفساد.

ضرورة وضع سياسة إعلامية لتوعية أفراد المجتمع لمواجهة ظاهرة الفساد والحد منها.

ضرورة عمل الدولة على التنسيق بين مؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مكافحة ظاهرة الفساد لتحقيق مستويات عالية من الاستثمار.

إنشاء مؤسسات متخصصة للرقابة وإستقلالها، وجديتها في القضاء على الفساد وملاحقة الفاسدين.

المراجع

أولاً- المراجع العربية

ابو قاعود، فراس مسلم (٢٠١٣)، الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الاسلامي، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، (٣٦).

اسحاق، كواشخيه (٢٠١٥)، **النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "تحليل مدى ملائمة قانون أوكين"**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، الجزائر.

الاسطل، محمد مازن (٢٠١٤)، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

المنيف، ماجد (١٩٩٨)، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، **بحوث عربية اقتصادية**، القاهرة.

الهيثمي، نوزاد (٢٠٠١)، الفساد والتنمية: التحدي والاستجابة"، **مجلة الإداري**، ٢٣(٨٦)، معهد الإدارة العامة، مسقط.

أنعم، سعد عبد المؤمن (٢٠٠٤)، الفساد الإداري والمالي- الحالة اليمنية نموذجاً، **المؤتمر الوطني لمكافحة الفساد**، اليمن، العدد ١٥، ص٢٨٢.

بدوي، أحمد ومصطفى، محمد (١٩٨٤)، **معجم مصطلحات القوى العاملة**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

البكر، محمد عبدالله (٢٠٠٧)، أثر البطالة في البناء الإجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية)، **مجلة المال والاقتصاد**، ١٢ – ١٠ – ٢٠٠٧م.

البنك المركزي الأردني، (١٩٩٦-٢٠١٧)، **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

البياتي، فارس رشيد (٢٠٠١)، **الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة -دراسة ميدانية-**، المكتب العربي الحديث الاسكندرية.

التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد، ٢٠١٠.

الجمل، اسراء محمد (٢٠١٨م). **أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٧)**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

جميل، أحمد محمود خضر وشلبي، محمد غانم مصطفى وعبدالمؤمن، محمد محمد المرسي (٢٠١٣)، **البطالة (الأسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترح في ضوء المستجدات دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية

حجازي، المرسي سيد (٢٠٠١)، التكاليف الإجتماعية للفساد، **مجلة المستقبل العربي**، (٢٦٦)، بيروت، لبنان، ص ٢١.

حسين، علي مجيد وسعيد، عفتف عبدالجبار (٢٠٠٤)، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

خليفة، محمد ناجي (٢٠٠٦)، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، **مؤتمر التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعي وتحديات سوق العمل**، ١٥-٢٠٠٦/٥/١٦.

داود، ابتهال محمد رضا (٢٠١٦)، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، **مجلة دراسات دولية**، (٤٨).

دائرة الإحصاءات العامة (١٩٩٦-٢٠١٧)، **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

الدباغ، بشير والجرمود، عبدالجبار (٢٠٠٣)، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، (ط١)، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الراوي، علاء شفيق وعبد جاسم، عبدالرسول (١٩٨٩)، **اقتصاد العمل**، مطبعة العمال المركزية، بغداد، العراق.

زكي، رمزي (١٩٩٨)، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، **مجلة عالم المعرفة**، (٢٢٦)، الكويت.

سالم، حنان (٢٠٠٣)، **ثقافة الفساد في مصر**، القاهرة: دار المحروسة للنشر والتوزيع.

شتا، علي (١٩٩٩)، **الفساد الإداري والمجتمع والمستقبل**، القاهرة، مصر: مطبعة الاشعاع الفنية.

الشمري، هاشم والفتلي، أيثار (٢٠١١)، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والإجتماعية**، عمان، الأردن: دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع.

شيبوط، سليمان وسبخاوي، محمد (٢٠١١)، مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور اسلامي، **الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارة**، الجزائر.

عاقلي، فضيلة (٢٠٠٧)، البطالة تعريفها أسبابها واثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، **مجلة جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**.

عبد الحق، خالد عبد الكريم (٢٠٠٥)، **دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبد القادر، علي (٢٠٠٨)، مؤشرات قياس الفساد الإداري، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي، الكويت، ٧(٧٠).

عبدالكريم، البشير (٢٠٠٥)، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، (١).

عثمان، شادي (٢٠٠٤)، **دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.

عربية، زياد (٢٠٠٢)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، دراسات اقتصادية، **مجلة الأمن والقانون**، الرياض، ١٠(١)،

عقل، جهاد (٢٠٠٦)، **بطالة المتعلمين والمحسوبية في سوق العمل العربي (دراسة بحثية)**، مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي، ٢٩ – ١١ – ٢٠٠٦م.

عقون، سليم (٢٠١٠)، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلة ـحالة الجزائرـ**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

عليمات، خالد عيادة نزال (٢٠١٥)، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية ـ دراسة حالة الأردنـ**، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر.

فرج، سعاد عطا (٢٠٠٨)، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات والتداعيات الإجتماعية والامنية، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، (٢٢).

القريشي، مدحت (٢٠٠٨)، **تطور الفكر الاقتصادي**، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

محمود، صلاح الدين (١٩٩٤)، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

محمود، مرتضى نوري (٢٠٠٨)، الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق، **المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة**، العراق، ص ١٩.

منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٦)، تقييم نظام النزاهة الوطني في الأردن، **التقرير السنوي**.

النجفي، سالم توفيق (٢٠٠٠)، **أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية**، القاهرة.

الوائلي، ياسر خالد بركات (٢٠٠٦)، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، **مجلة النبأ**، (٨٠)، ٦.

وزارة العمل، (١٩٩٦-٢٠١٧)، **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

وزارة تطوير القطاع العام (٢٠١٧)، **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها**.

الوزاني، كنزة (٢٠١٥)، **أثر الفساد الإداري على ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Alam, Shaista (٢٠١٢). A Reassessment of Pakistan's Aggregate Import Demand Function: An Application of ARDL Approach. **The Journal of Developing Areas**, ٢٨(٣), ١٩٥-٢٠٦.

Bouzid, B. (٢٠١٦). The Dynamic Relationship between Corruption and Youth Unemployment: Empirical Evidences from a System GMM Approach. **WORLD BANK GROUP**, (August), ١–٢٣. Retrieved from www.iosrjournals.org

Emmanuel, W. (٢٠١٨). Unemployment, Poverty And Corruption In Nigeria (Classical Least Squares Double Log And Linear Trend Analysis Models). **Online Journal of Multidisciplinary Subjects**, ١٢(١), ٦٢٠–٦٣٢.

Gujarati, Damodar N. (٢٠٠٤). **Basic Econometrics**, Fourth Edition, Boston: McGraw Hill.

Hoque, Mohammad Monjurul & Yusop, Zulkornain (٢٠١٠). Impact of Trade Liberalization on Aggregate Import in Bangladesh: An ARDL Bounds Test Approach. **Journal of Asian Economics**, ٢١, ٣٧-٥٢.

Ijose, O. & Valencia, J. (٢٠١١). Is there a relationship between corruption and job creation in resource rich oil and gas developing countries**? Research in Business and Economics Journal**, ١٢, ١–١١.

Omagbon, P., Oriaifoh, C. L. & Enova, A. O. (٢٠١٦). Poverty and Unemployment and Corruption in Nigerian Public Sector. **IIARD International Journal of Economics and Business Management**, ٢(٢), ٧٩–٩٠.

Šumah, Š., Klopotan, I, & Mahič, E. (٢٠١٤). FACTORS WHICH IMPACT ON CORRUPTION IN THE PUBLIC SECTOR. **Tehnički Glasnik**, ٨(٣), ٢٠٣–٢٠٩.

Thomasm, R Leighton (١٩٩٧). **Modern Econometrics: An Introduction**, (١st Edition), England: Addison Wesley Longman.

الملاحق

ملحق رقم (١): بيانات الدراسة

السنة	معدل البطالة (%)[١]	مؤشر مدركات الفساد[٢]	التضخم (%)[٣]	الإنفاق الحكومي الإجمالي [٣]	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[٣]
١٩٩٠	١٣.٠	٤	٣.٠	١٧٠٦.٠	٣٤.٧٤
١٩٩١	١٣.٠	٤	٣.٠	١٨٨٤.٠	٣٦.٦٨
١٩٩٢	١٣.٠	٤	٠.٦	٢٠٢٨.٠	٣٦.١٦
١٩٩٣	١٢.٠	٤	٠.٦	١٩٥٦.٠	٣٣.٨٦
٢٠٠٠	١٣.٠	٤	١.٧	١٩٧٠.٠	٣٢.٨٤
٢٠٠١	١٥.٠	٤	١.٨	٢١٢٣.٠	٣٣.٣٧
٢٠٠٢	١٦.٠	٤	١.٦	٢٢٢١.٠	٣٢.٧٠
٢٠٠٣	١٥.٠	٤	٣.٣	٢٤٤٢.٠	٣٣.٧٩
٢٠٠٤	١٢.٠	٥	٣.٤	٢٩٣	٣٦.٢٣
٢٠٠٥	١٤.٠	٥	٦.٢	٣١٠٤.٠	٣٤.٧٨
٢٠٠٦	١	٥	٤.٧	٣٨٦٠.٠	٣٦.١٦
٢٠٠٧	١٣.٠	٤	١٣.٩	٤٥٤٠.٠	٣٧.٤٣
٢٠٠٨	١٢.٠	٥	-٠.٧	٥٤٣١.٠	٣٤.٨٣
٢٠٠٩	١٢.٠	٥	٤.٨	٦٠٣٠.٠	٣٥.٦٦
٢٠١٠	١٢.٠	٤	٤.١	٥٧٠	٣٠.٤٢
٢٠١١	١٢.٠	٤	٤.٥	٦٧٩٦.٠	٣٣.١٩
٢٠١٢	١٢.٠	٤	٤.٨	٦٨٧٨.٠	٣١.٣١
٢٠١٣	١٢.٠	٤	٢.٠	٧٠٧٦.٠	٢٩.٦٧
٢٠١٤	١١.٠	٤	-٠.٨	٧٨٥١.٠	٣٠.٨٦
٢٠١٥	١٣.٠	٥	-٠.٧	٧٧٢٢.٠	٢٨.٩٩
٢٠١٦	١٣.٠	٤	٣.٣	٧٩٤٨.٠	٢٨.٩٦
٢٠١٧	١٤.٠	٤	٣.٠	٨١٧٣.٠	٢٨.٧٣

المصدر: [١]: منظمة العمل الدولية (**https://www.ilo.org/beirut/lang--ar/index.htm**)

[٢]: منظمة الشفافية الدولية (https://www.transparency.org/).

[٣]: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على تقارير البنك المركزي الأردني (www.cbj.gov.jo/).